



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: محاسبة

واقع النظام الميزانياتي في ظل توجه الجزائر نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS دراسة حالة مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

ضيف الله محمد الهادي

من إعداد الطلبة:

- جار الله مصباح

- بوطي عبد الفتاح

- واده طه

- بقططة منار

لجنة المناقشة

الرتبة	المؤسسة	الصفة	اسم ولقب الاستاذ
رئيسا	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	أستاذ	أ.د/ محمد البشير بن عمر
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	أستاذ	أ.د/ محمد الهادي ضيف الله
مناقشا	جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي	أستاذ محاضر-أ-	د/ عيسى الزين

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ
لَهُ عِوَجًا (1) فَيَمَّا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ
وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ
أَجْرًا حَسَنًا (2) مَّا كُنْتُمْ فِيهِ أَبَدًا (3)

الكهف (1-3)

شكر وعرفان



الحمد لله رب العالمين، والصلاة، والسلام على أشرف الأنبياء، والمرسلين
سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد،

فإنني أشكر الله تعالى على فضله حيث أتاح لي إنجاز هذا العمل، فله الحمد
أولاً وآخرًا. ثم أشكر أولئك الذين مدوا لي يد العون والمساعدة، خلال هذه
الفترة، وفي مقدمتهم مشرفي الأستاذ الدكتور ضيف الله محمد الهادي الذي
لم يدخر جهداً في مساعدتي فله من الله الأجر، ومني كل تقدير وعرفان.
كما يسعدني أن أشكر كل الجهات التي ساعدتني في إتمام عملي، كما أشكر
القائمين على الدراسات العليا، وكذلك القائمين على



البحث العلمي، واختتم بشكري الجزيل للأساتذة
الكرام المشرفين على مناقشة هذا العمل.

الإهداء

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد

أهدي هذا العمل الى الوالدين الكريمين حفصهما الله وإلى أولادي
قرة عيني وإلى اخوتي واصدقائي وإلى من عمل معي بكد بغية إتمام
هذا العمل.

ملخص

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام وإلى توضيح متطلبات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، من خلال استعراض الدراسات السابقة ومن خلال الإصلاحات التي باشرتھا الدولة لتحديث النظام الميزانياتي.

وخلصت الدراسة إلى أن النظام الحالي للمحاسبة العمومية في الجزائر لا يلبي احتياجات المستخدمين، وهناك توجه نحو إصلاح هذا النظام من خلال مشروع المخطط المحاسبي للدولة، إن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في البيئة الجزائرية يسهم في تطوير نظام المحاسبة العمومية من خلال تحسين الشفافية والمساءلة وجودة التقارير المالية والموثوقية والفعالية في المعلومات المالية العامة، وكذلك القضاء على الفساد الإداري، وبالتالي يمكن القول إن الجزائر تتجه نحو تطبيق إصلاح النظام المحاسبي في القطاع العام لمواءمته مع المعايير الدولية وتعزيز ممارسات الإدارة المالية، بالإضافة إلى ذلك يستكشف البحث تأثير تطبيق معايير الحاسبة الدولية للقطاع العام على جودة المعلومات المالية وكفاءة القطاع العام بشكل عام في الجزائر

الكلمات المفتاحية

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، المحاسبة العمومية، الإصلاح الميزانياتي.

Résumé:

This study aims to shed light on the importance of adopting International Public Sector Accounting Standards (IPSAS) and to clarify the requirements for reforming the public accounting system in Algeria. This is achieved through reviewing previous studies and the reforms initiated by the state to modernize the budgetary system.

The study concluded that the current public accounting system in Algeria does not meet the users' needs, and there is a trend towards reforming this system through the state's accounting plan project. Adopting IPSAS in the Algerian environment contributes to developing the public accounting system by improving transparency, accountability, the quality of financial reports, reliability, and effectiveness in public financial information, as well as combating administrative corruption. Therefore, it can be said that Algeria is moving towards implementing a reform of the public sector accounting system to align it with international standards and enhance financial management practices. Additionally, the research explores the impact of implementing IPSAS on the quality of financial information and the overall efficiency of the public sector in Algeria.

Key words

International Public Sector Accounting Standards, Public accounting, Budget reform.

الفهرس العام

الصفحة	الفهرس
I	كلمة الشكر
II	الإهداء
III- IV	الملخص
V -VI	الفهرس العام
VII	قائمة الجداول
VIII	قائمة الأشكال
IX	قائمة الملاحق
X	قائمة الاختصارات
أ-ب-ج-د	المقدمة العامة
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية
03	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
08	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
09	المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
17	المبحث الثاني: الإطار النظري
17	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظام المحاسبة العمومية في الجزائر
28	المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام
33	خلاصة
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي	
35	تمهيد
36	المبحث الأول: الإصلاح الميزانياتي
36	المطلب الأول: مبررات وآليات وأهداف الإصلاح الميزانياتي
49	المطلب الثاني: محاور تحديث نظام الموازنة العامة في الجزائر

43	المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي
43	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
50	المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية
61	خلاصة
62	الخاتمة العامة
65	قائمة المراجع
70	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	عناوين الجداول	الصفحة
01	مثال حول أقسام العنوان الثالث والرابع لنفقات التسيير	25
02	أقسام نفقات التجهيز والاستثمار العمومي	27
03	معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التي سيتم اعتمادها في الجزائر	31
04	يبين الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي	52

قائمة الأشكال

الصفحة	عناوين الأشكال	الرقم
26	مدونة نفقات التسيير	01
47	يوضح مصالغ ومكاتب مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي	02
51	يوضح الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط	03
54	يوضح مراحل تنفيذ الميزانية (نفقات التسيير)	04

قائمة الملاحق

الصفحة	عناوين الملاحق	الرقم
71	مستخرج وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل المالية	01
73	وثيقة برمجة اعتمادات النشاط	02
74	الجدول 01 (واجهة الصفحة)	03
75	الجدول 02	04
76	الجدول 03	05
77	بطاقة إلتزام	06
78	حوالة الدفع T1 نفقات المستخدمين	06
79	إشعار بالدفع	07

قائمة الإختصارات

الاختصار	المعنى باللغة الأجنبية	المعنى باللغة العربية
IPSAS	International Public Sector Accounting Standards	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
IPSASB	International Public Sector Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام
SIGB	Système Intégré de Gestion Budgétaire	النظام المدمج لإدارة الميزانية
ISA	International Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	المعايير الدولية للتقارير المالية
FRR	Fund for the Regulation of Receipts	صندوق ضبط الموارد
EBO	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

المقدمة العامة

في عالم يتسم بالتغيرات الاقتصادية والإدارية المتسارعة، تبرز الحاجة الملحة للدول لتطوير أنظمتها المالية والميزانياتية بما يتماشى مع المعايير الدولية. الجزائر، كدولة تسعى لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، تواجه تحديات جمة في هذا السياق، خاصة في ظل توجهها نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS). هذا التوجه لا يعد خياراً بقدر ما هو ضرورة لضمان الشفافية والمساءلة، وتعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد العامة. تأتي أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من كونها تمثل مجموعة من الأسس المحاسبية المتقدمة التي تعكس التزام الجزائر بمواكبة التطورات العالمية في مجال المحاسبة والتقارير المالية، تشير هذه المعايير إلى تحول ملحوظ من أساس النقد إلى أساس الاستحقاق، مما يتطلب إعادة هيكلة شاملة للأنظمة المالية والميزانياتية القائمة، وتطوير القدرات البشرية، وتحديث البنية التحتية التكنولوجية. تسلط هذه المقدمة الضوء على الإصلاحات الميزانياتية الجارية في الجزائر والتحديات المرتبطة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. سنناقش الدوافع وراء هذه الإصلاحات، والأهداف المنشودة منها، والصعوبات التي تواجه الجزائر في هذا المسار. في السياق التاريخي والعالمي شهدت معايير المحاسبة الدولية تطوراً مستمراً يعكس الحاجة العالمية لتوحيد المعايير المحاسبية لتسهيل التجارة والاستثمارات العابرة للحدود، إذ تساهم هذه المعايير في تحسين الشفافية والمساءلة المالية، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز الكفاءة والفعالية في إدارة الموارد العامة، مما يجعلها عنصراً أساسياً في الإصلاحات الميزانياتية لأي دولة، حيث تواجه الجزائر كغيرها من الدول تحديات في تطبيق هذه المعايير، تتمثل في الحاجة إلى تغييرات جذرية في الأنظمة والإجراءات المالية والميزانياتية، وكذلك في تطوير القدرات البشرية والتكنولوجية، ومع ذلك تقدم هذه التحديات فرصاً للتحسين والتطوير، ويمكن أن تؤدي إلى تحقيق نقلة نوعية في الإدارة المالية العامة في الجزائر من خلال دراسة التجارب الدولية المقارنة، يمكن للجزائر الاستفادة من الدروس المستفادة وتطبيقها في سياقها الخاص، وفي النهاية يمكن لتطبيق معايير (IPSAS) أن يؤثر إيجابياً على الاقتصاد الجزائري، ويقدم رؤية مستقبلية واعدة للنظام الميزانياتي في البلاد.

إشكالية الدراسة

واستناداً لما سبق تم طرح الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة النظام الميزانياتي الجزائري على التكيف مع المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي تحديات تطبيق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر؟
- كيف يمكن لمعايير المحاسبة الدولية أن تساهم في تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام؟
- ما هو أثر تطبيق الإصلاح الميزانياتي في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي؟

فرضيات البحث

1. هناك تحديات اقتصادية، إدارية، بشرية، تقنية وسياسية تواجه الجزائر في تبني معايير الحاسبة الدولية للقطاع العام.
2. تبني معايير المحاسبة الدولية سيؤدي إلى تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام الجزائري.
3. يؤدي الإصلاح الميزانياتي في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي إلى مزيد من الضمانات، وترشيد إنفاق المال العام.

أهمية البحث

أهمية هذا البحث تكمن في تسليط الضوء على تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر وأثرها على تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يساهم البحث في فهم الفوائد المحتملة والتحديات المرتبطة بتبني هذه المعايير، كما يهدف إلى تقييم جاهزية نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لتبني IPSAS، مما يمكن أن يعزز جودة المعلومات المحاسبية ويعزز الثقة في الأداء المالي للحكومة.

أهداف البحث

1. تحليل الوضع الحالي للنظام المالي والميزانياتي الجزائري.
2. تقييم مدى توافق النظام الميزانياتي مع المعايير الدولية للمحاسبة.
3. تحديد التحديات والفرص المتاحة للتحويل نحو هذه المعايير.
4. استكشاف فوائد وتحديات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في الجزائر.
5. تحليل تأثير معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

دوافع اختيار الموضوع

أسباب اختيار البحث هي كالتالي:

الدوافع الموضوعية: تم اختيار هذا الموضوع نظرًا لأهمية تحديث النظام المحاسبي العام في الجزائر وتحقيق مستويات أعلى من الشفافية والمساءلة، وهو ما يتماشى مع التوجهات العالمية في تحسين الحوكمة المالية والمحاسبية.

الدوافع الذاتية: الرغبة في معرفة جاهزية الجزائر للانخراط في النظام المالي العالمي، وتحديد الخطوات اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

منهج البحث

تعتمد الدراسة على:

المنهج الوصفي: يتمثل في جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

(IPSAS) في الجزائر واستعراض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، يهدف هذا المنهج إلى تقديم صورة واضحة وشاملة للوضع الحالي من خلال وصف الجهود المبذولة والتحديات والفوائد المرتبطة بتطبيق (IPSAS). **المنهج التحليلي:** يتمثل في تحليل البيانات والمعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة بهدف تحديد الفوائد والتحديات المرتبطة بتبني (IPSAS) في الجزائر يشمل هذا التحليل تقييم الجهود المبذولة لتحسين نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ومدى توافقه مع المعايير الدولية.

هيكل البحث

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين:

الفصل الأول الإطار النظري والدراسات السابقة حيث تناول الدراسات السابقة باللغة العربية واللغة الأجنبية وما يميزها عن الدراسة الحالية، وتطرق في الإطار النظري إلى مفاهيم عامة حول نظام المحاسبة العمومية بالجزائر، وتعريف نظام المحاسبة العمومية، مبادئ المحاسبة العمومية، فروض المحاسبة العمومية، مجال تطبيق المحاسبة العمومية، أعوان المحاسبة العمومية (الامر بالصرف) نفقات التسيير ونفقات التجهيز، معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام. الفصل الثاني الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي تطرق في الإصلاح الميزانياتي إلى مبررات الإصلاح الميزانياتي، آليات الإصلاح الميزانياتي، أهداف الإصلاح الميزانياتي، ومحاور الإصلاح الميزانياتي، وتطرق في الإطار التطبيقي إلى التعريف بمؤسسة مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، والدراسة التطبيقية.

حدود البحث

الحدود الزمانية، أجريت الدراسة في الفترة مابين 2024-05-20/2024-01-01.

الحدود المكانية أجريت الدراسة بمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي.

الفصل الأول:

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد

في عالم يتسم بالتغير المستمر والتطور السريع، تبرز الحاجة الملحة للأنظمة المالية والمحاسبية لمواكبة هذه التحولات، خاصة في القطاع العام. الجزائر كدولة تسعى نحو التحديث والاندماج في الاقتصاد العالمي، تجد نفسها أمام تحديات جمة في تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) هذه المعايير التي تُعد بمثابة مرجعية عالمية للممارسات المحاسبية، تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة وتحسين جودة البيانات المالية من خلال هذا الفصل سوف يتم التطرق إلى المباحث التالية:

- الدراسات السابقة ويميزها عن الدراسة الحالية.

- الإطار النظري لنظام المحاسبة العمومية بالجزائر ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS.

المبحث الأول: الدراسات السابقة وما يميزها عن الدراسة الحالية

الدراسات السابقة العربية والأجنبية تشكل أساسًا مهمًا لأي بحث علمي، حيث توفر فهمًا للموضوع وتكون خلفية معرفية للدراسة الحالية، ويمكن الإشارة للدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع كمايلي:

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة 01: لعلايية مالك، زرقين عبود متطلبات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يوافق معايير محاسبة القطاع العام الدولية "IPSAS"، دراسة مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 2016/15. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف المتطلبات الأساسية لإصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، والذي كشف عن نواقص مهمة. الغاية من ذلك هي الارتقاء بالنظام ليتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، خصوصًا تلك الصادرة عن مجلس معايير محاسبة القطاع العام. وقد بحثت الدراسة، من خلال جانبها النظري والعملي، الأسلوب الأمثل للانتقال نحو تطبيق هذه المعايير.

توصلت الدراسة إلى أن إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر ينبغي أن يشمل الإطار القانوني والتنظيمي، ويتضمن تحديث الإدارات العامة وتطوير الموارد البشرية. كما يجب أن يسير الإصلاح في اتجاه التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة الحديثة، حيث أن اعتماد معايير محاسبة القطاع العام الدولية سيعود بمزايا اقتصادية تحفز الجزائر وغيرها من الدول على الانخراط في هذا الإطار.

الدراسة 02: خبيطي خضير، مونه يوسف، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 2016/02. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الحالة الراهنة لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر، وإلى مدى يسير هذا النظام في طريق اعتماد معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS)، وكذلك لتحديد مدى أهمية هذه المعايير في تحسين وتطوير الأبعاد المختلفة لنظام المحاسبة العمومية الجزائري.

أظهرت الدراسة أن النظام الحالي للمحاسبة العمومية في الجزائر لا يستجيب لتطلعات المستفيدين، وتسعى الحكومة الجزائرية نحو تحسين هذا النظام من خلال مشروع المخطط المحاسبي الوطني. وقد خلصت الدراسة إلى أن اعتماد معايير IPSAS الدولية سيسهم في تعزيز نظام المحاسبة العمومية الجزائري بتوفير معلومات مالية عامة أكثر شفافية، مصداقية، موثوقية، وفعالية، وبالتالي المساهمة في القضاء على الفساد الإداري وغيره من الممارسات السلبية.

الدراسة 03: حوري عمر، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 2016/10.

تسلط الدراسة الضوء على السياسة المالية في الجزائر، التي تعتمد بشكل رئيسي على القانون رقم 17-84 الصادر

في 7 جويلية 1984، والذي يركز على إدارة الموارد بدلاً من الإدارة بالأهداف. هذا النهج أدى إلى زيادة مستمرة في النفقات العمومية دون تحقيق الأهداف المحددة بشكل كامل.

خلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في النظام الميزناتي الحالي بما يتوافق مع التحديات الجديدة والمتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والمالية، سواء على المستوى الوطني أو الدولي. تشير الوثائق الرسمية إلى أن السلطات العمومية تدرك هذه الحاجة وتدعو إلى تطوير نظام يعكس بشكل أفضل الأهداف الاستراتيجية للدولة ويساهم في تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المالية.

الدراسة 04: نادية مغني، دراسة وتقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام "IPSA"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، (2016-2017).

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم واقع نظام المحاسبة الحكومية في الجزائر، مقارنةً بما تستلزمه الأطر القانونية والتنظيمية المعمول بها، وكذلك الواقع العملي للممارسات المحاسبية. وتسعى أيضًا للكشف عن النقاط الرئيسية التي تحتاج إلى تحسين في هذا النظام، بالإضافة إلى تحليل مدى توافق مشاريع الإصلاح التي تم تطبيقها محليًا مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

أظهرت نتائج التقييم لواقع نظام المحاسبة الحكومية في الجزائر الحاجة الملحة لمزيد من العمل الدؤوب والمنظم لضمان تحقيق الأهداف المنشودة من الإصلاحات. يتطلب هذا تحديد الآليات الملائمة ووضع الشروط الضرورية لنجاح مشروع الإصلاح.

الدراسة 05: عبدوس إيمان، اتجاهات عصرة المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، دراسة المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، اسطنبول/ تركيا، المجلد 5، رقم 30/2018. تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام لتحقيق التوافق في لغة التخاطب المحاسبي بين الدول، وتحسين جودة المخرجات المحاسبية للأنظمة الحكومية. كما تستعرض الدراسة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في إطار تحديث نظام المحاسبة العمومية، بهدف تقريبه من الممارسات المحاسبية الدولية.

يُظهر تبني معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام فائدته في تعزيز شفافية الحسابات الحكومية وتحسين أداء الجهات الحكومية وتحقيق الكفاءة المالية.

وقد خلصت الدراسة أنه بالرغم من الإيجابيات التي تم ذكرها سابقًا، فإن الجزائر تسعى إلى إصلاحات تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية في مجال تحديث الممارسات المحاسبية العامة. ومع ذلك، يبدو أن تحقيق ذلك سيكون صعبًا نظرًا للعراقيل التي تواجه تطبيق هذه المعايير على أرض الواقع. لذا، يجب صياغة أطر قانونية وتنظيمية

مناسبة وتهيئة مناخ مناسب لتحقيق هذه الأهداف. كما يمكن الاستفادة من تجارب الدول السابقة التي اعتمدت هذه المعايير.

الدراسة 06: مزياني نور الدين، حفصي مريم، أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلد 02، عدد 01/2019.

هدف الدراسة هو تسليط الضوء على مدى أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في تحسين نظام المحاسبة العمومية في الجزائر. وأن الاعتماد على هذه المعايير يمكن أن يؤدي إلى مزايا عديدة، مثل تحسين الشفافية والمساءلة، وتعزيز التوافق بين الممارسات المحاسبية المحلية والمعايير الدولية، مما يساهم في إصلاح النظام المحاسبي العمومي بشكل فعال. هذا يعكس الاتجاه العالمي نحو توحيد المعايير المحاسبية لتسهيل المقارنة والتحليل المالي عبر الحدود الوطنية.

خلصت الدراسة إلى أنه لم يتم بعد تطبيق معايير IPSAS في أي دولة على مستوى العالم، ولكن يُطلب من المعنيين في الجزائر السعي للتماشي مع هذه المعايير. وذلك يتطلب الالتزام بمجموعة من المتطلبات والشروط التي تغطي الجوانب الاقتصادية، الإدارية، البشرية، التقنية، والسياسية. تحقيق هذه الشروط يُعد تحديًا كبيرًا يواجه الجزائر في مسارها نحو الانسجام مع معايير IPSAS.

الدراسة 07: بوعبانة فتيحة، حسياني عبد الحميد، عصرنه نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) الجهود والتحديات، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01/2021.

هدف هذه الدراسة هو استكشاف الإمكانيات المتاحة لإعداد بيئة مناسبة تتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام. تتضمن الدراسة تحليل العوامل التي أدت إلى الإصلاحات المطلوبة وتقييم خطة تطوير نظام المحاسبة الحكومية، بالإضافة إلى النظر في الجهود المبذولة والخطوات الرئيسية، خصوصًا فيما يخص الأطر القانونية والتشريعية والتنظيمية.

وقد تم التوصل انه من الضروري إتمام "مشروع إعادة هيكلة إجراءات تنفيذ النفقات العمومية" قبل الشروع في تطبيق النظام المحاسبي الجديد، لضمان تسجيل الالتزامات المالية المتعلقة بالنفقات بدقة وفي الوقت المناسب. كما أن الحاجة إلى نظام معلوماتي متقدم وفعال، مثل "النظام المدمج لإدارة الميزانية" (SIGB)، تُعد عنصرًا حاسمًا لنجاح هذه العملية.

الدراسة 08: قاضي فاطمة الزهراء، رهانات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، (2019-2020).

تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الوضع الراهن لنظام المحاسبة العمومية في الجزائر والأسس التي يستند إليها، مع

التركيز على تقييم أدائه وتحديد نقاط القوة والضعف. كما تبحث الدراسة في أهمية الانتقال إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، مع الأخذ في الاعتبار الفوائد والتحديات المرتبطة بهذا التحول. بالإضافة إلى ذلك، تُعنى الدراسة بفحص مبادرات إصلاح نظام المحاسبة العمومية المحلي، وتعزيز الوعي بمعايير المحاسبة الدولية، وتسهيل فهم العملية الإصلاحية لتقدير القيمة المضافة المتوقعة من اعتماد هذه المعايير.

خلصت الدراسة بأن النظام المحاسبي العمومي في الجزائر يعترضه نقائص تحول دون إنتاج قوائم مالية آلية تعكس الحالة المالية للدولة بشكل دقيق، مما يستدعي إصلاحات تتماشى مع المعايير الدولية لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

الدراسة 09: عسول محمد الأمين، عوايجية حياة، سي محمد لخضر، أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 2020/02.

تهدف الدراسة إلى استكشاف كيف يمكن لهذا التطبيق أن يحسن من جودة المعلومات المحاسبية ويعزز الشفافية والمساءلة في القطاع العام. كما تسعى الدراسة لتحديد الفوائد المترتبة على توافق النظام المحاسبي مع المعايير الدولية، والتي تشمل تحسين قابلية المقارنة والموثوقية للبيانات المالية الجزائرية على المستوى الدولي. وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في الجزائر يمثل تغييراً جوهرياً في الثقافة المحاسبية للمؤسسات الجزائرية، مما يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وزيادة شفافيتها وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة على المستوى الدولي.

الدراسة 10: محمد مسعي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 2020/02.

هدف الدراسة تحليل واقع نظام التسيير الميزانياتي في الجزائر، وضرورة تحسين كفاءة إدارة الميزانية الحكومية وتحقيق أهداف محددة بناءً على النتائج المتوقعة. يعتبر هذا الإصلاح خطوة هامة نحو تحقيق الشفافية والكفاءة في إدارة الموارد المالية للدولة.

وقد خلصت الدراسة إلى ما يلي:

تم التوصل إلى أن نجاح هذا الإصلاح يعتمد بشكل كبير على وجود إرادة سياسية واقتناع بضرورة التغيير. يجب أن يتم إصلاح الدولة بشكل شامل لتحقيق هذه الأهداف

الدراسة 11: خالد بعاشي، نصر حميداتو، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لترشيد نفقات الإدارات العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية لبلديات ولاية تيارت)، المجلد 05، العدد 2022/02.

الإدارات العمومية في الجزائر. ولإنجاز هذا الغرض، تم تصميم استبيان خاص وتوزيعه على مجموعة من المحاسبين العاملين في 42 بلدية بولاية تيارت.

توصلت الدراسة إلى أن معايير المحاسبة الدولية تعتبر عاملاً مهماً في تحسين الإفصاح المالي وتقديم معلومات شاملة تخص التكاليف والإيرادات. وهذا بدوره يُسهل إدارة الشؤون المالية للبلديات. كما أن الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة يُساهم في زيادة الشفافية المالية، ويرفع من مستوى النزاهة والموثوقية للبيانات المالية، مما يُعزز من فعالية الرقابة والمساءلة على الموارد ويُساعد في ترشيد النفقات العمومية.

الدراسة 12: بوكفوسة محمد، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS وفق أساس الاستحقاق، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 02/2022.

تهدف الدراسة إلى توضيح الإطار المفاهيمي لهذه المعايير وتقييم مدى توافر الشروط البيئية اللازمة لتنفيذها، والتي تشمل الانتقال من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق في المحاسبة. هذا التحول يُعد خطوة أساسية لتحقيق مزيد من الدقة والشفافية في المحاسبة العامة.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة تشير إلى وجود توجه نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق. هذا التوجه يُساهم في تحقيق الإفصاح الكامل عن التزامات وحقوق الوحدات الحكومية، مما يعزز من شفافية ودقة البيانات المالية للقطاع العام.

الدراسة 13: يوسف السعيد أحمد، واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وآليات التطوير وفق متطلبات المعايير المحاسبية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 12، العدد 01/2022.

هدفت هذه الدراسة إلى استطلاع واقع المحاسبة العمومية في البيئة الجزائرية والسبل الكفيلة بتطويرها، وذلك وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

خلصت الدراسة إلى أن توجه الجزائر نحو اعتماد نظام مالي جديد يهدف إلى تحقيق أعلى معايير الإدارة العامة الفعّالة، والتي تشمل الفعالية والحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى تعزيز الكفاءة، الاقتصاد في الموارد، المساءلة، الشفافية، الرقابة الدقيقة، وتحسين الأداء العام

الدراسة 14: وليد بن التركي، متطلبات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل الإصلاح الميزناتي الجديد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01/2023.

الهدف من الدراسة هو تقديم رؤية واضحة للخطوات الضرورية لتحديث النظام المالي الحكومي في الجزائر، متماشياً مع أحدث التغييرات في السياسات المالية. وتتطابق الأهداف مع المعايير الدولية للمحاسبة الخاصة بالقطاعات الحكومية، مع التركيز على التحديثات المالية المتبعة وفق القانون العضوي 18-15.

توصلت الدراسة إلى أن تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) يبقى مرتبطاً بتوفير الإرادة السياسية من قبل حكومة الجزائر. هذا الاستنتاج يعزز أهمية التعاون بين الجهات الحكومية والمؤسسات الدولية لتحقيق التحول في نظام المحاسبة وتحسين الشفافية والمساءلة.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة 01: (Isabel Brusca, Juan Carlos Marthinz)، إيزابيل بروسكا، خوان كارلوس مارتينيز، اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تحدي تحديث ومواءمة محاسبة القطاع العام، مجلة المراجعة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 82، العدد 04/2016.

هدف الدراسة هو استكشاف الدوافع والتحديات المرتبطة بتبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاعات الحكومية، مع التأكيد على المزايا الرئيسية لهذه العملية. من خلال استخدام نموذج المعادلة الهيكلية، يتم تحليل البيانات المستقاة من استطلاع رأي أُجري في دول من أمريكا والاتحاد الأوروبي، لبناء نموذج تحليلي يعزز الفهم الشامل للموضوع. تُبرز نتائج البحث أن تعزيز المقارنة والتجديد هما من المنافع المباشرة لإدخال المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام، وقد أقرت الدول سواء التي اعتمدت هذه المعايير أو التي لم تفعل، بتلك الفوائد الإيجابية، مما يدعم الخطوات التي اتخذتها المفوضية الأوروبية مؤخرًا لتنسيق المعايير المحاسبية على نطاق واسع.

الدراسة 02: (Samuel Atsibha Gebreyesus)، صموئيل أتسيبا غيبريسوس، تقييم التحديات والفوائد المترتبة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البلدان النامية- حالة إثيوبيا، المجلة الأوروبية للبحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01، 2020.

هدف الدراسة هو تسليط الضوء على أهمية المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تحسين جودة المعلومات المالية المتعلقة بالحكومات. من خلال تطبيق هذه المعايير، يمكن تحقيق اتساق أفضل في التقارير المالية وتسهيل المقارنة بين الدول والمناطق القضائية المختلفة.

وقد توصلت الدراسة أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تمثل أداة قوية لتحسين الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية للحكومات. من خلال توفير توجيهات دقيقة لتقديم التقارير المالية والمحاسبية، يمكن للمعايير الدولية أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ومع ذلك، هناك تحديات تواجه تنفيذ هذه المعايير، مثل نقص الموظفين المحترفين في مجالات تقييم الأصول ومحاسبة القطاع العام، وعدم تخصيص ميزانية لتدريب الموظفين.

الدراسة 03: (Emad Aboukhadeer, Fedous Azam, Ahmed Albattat)، عماد ابو خضير، فردوس عزام، احمد رسمي سليمان البطاط، العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وجودة المعلومات المحاسبية في القطاع الحكومي الليبي، المجلة الدولية المراجعة الاعمال المهنية، المجلد 08، العدد 01/2023.

تهدف الدراسة إلى تقييم الدور الذي تلعبه معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في تعزيز نوعية المعلومات المالية، وفقاً للمراجعات الأدبية الأخيرة، هناك دلائل على أن تبني IPSAS يساهم في رفع مستوى الشفافية والدقة في التقارير المالية. بيد أن الباحثين ينوّهون إلى أنه، نظراً لكون هذه المعايير نسبياً جديدة، فإن الحاجة ماسة إلى مزيد من البحث لاستكشاف كل الإمكانيات والتحديات المصاحبة لها، خصوصاً في السياقات الحكومية التي لم تعدت بعد على هذه المعايير، كما هو الحال في القطاع الحكومي الليبي.

خلصت الدراسة إلى أن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المخصصة للقطاع العام قد يُسفر عن تأثيرات إيجابية على عملية التدقيق الخارجي في دولة ليبيا، من خلال توحيد معايير التقارير المالية، تُسهم هذه المعايير في تعزيز جودة ودقة ملاحظات المدققين. كما أن الانخراط في تطبيق هذه المعايير يُمكن أن يُشجع على التعاون بين المؤسسات الليبية والشركات العالمية في مجال التدقيق، مما يُعطي الفرصة لتبادل الخبرات وتطوير المهارات في تدقيق البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية، وهو ما يُساهم في تحسين الفهم والإلمام بالمعايير المحاسبية العالمية لدى المدققين الخارجيين.

الدراسة 04: (Mohand Hamad Saleh Mansour) مهند حمد صالح منصور، دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في دعم وتعزيز المساءلة والشفافية في الوحدات الحكومية العراقية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 01، العدد 07/2023.

هدف الدراسة هو إبراز أهمية نظام المحاسبة في تحقيق الشفافية والمسؤولية في الوحدات الحكومية بالعراق. تُظهر الدراسة كيف يمكن لتطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) أن يُساهم في تعزيز الإدارة المالية والحوكمة الرشيدة. تُعالج الدراسة أيضاً العقبات التي تواجه النظام المحاسبي الحالي وتأثير القوانين المحاسبية، مع التركيز على دور المسؤولية والشفافية في تحسين أداء الوحدات الحكومية.

توصلت الدراسة إلى أن الموظفين في القطاع الحكومي العراقي يدركون العيوب الموجودة في النظام المحاسبي، والتي تتمثل في عدم كفاية المسؤولية والشفافية. لذلك، تقدم الدراسة توصية بأهمية تجديد النظام المحاسبي بما يتوافق مع تعزيز هذين العنصرين، وذلك بملاءمة الظروف السياسية والاقتصادية الخاصة بالعراق، معتمدةً في ذلك على معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.

المطلب الثالث: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أولاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة العربية

الدراسة 01: لعلايية مالك، زرقين عبود متطلبات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر بما يوافق معايير محاسبة القطاع العام الدولية IPSAS"، دراسة مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية العدد 15/2016.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تسلط الضوء على أهمية تحديث نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.
- تؤكد كلتا الدراستين على ضرورة الإطار القانوني والتنظيمي للمحاسبة العمومية.
- تشير كلتا الدراستين إلى الفوائد الاقتصادية لتبني معايير IPSAS.

اختلفت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في المنهج حيث اتبعت الدراسة السابقة المنهج الإستقرائي التحليلي، بينما الدراسة الحالية اتبعت المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسة 02: خبيطي خضير، مونه يوسف، آفاق تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) ودورها في تطوير نظام المحاسبة العمومية الجزائري، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02/2016. اتفقت هذه الدراسة والدراسة الحالية في:

- كلا الدراستين تهدفان إلى تقييم وتحليل تأثير تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) على تطوير نظام المحاسبة العمومية.

- تستخدم كلتا الدراستين المنهج الوصفي.

اختلفت الدراستين:

- البعد الزمني الدراسة السابقة في الفترة ما بين سنة 2000 الى سنة 2007 في حين الدراسة الحالية في سنة 2024.
- الدراسة الحالية تشمل دراسة حالة محددة لمؤسسة عمومية جزائرية، مما قد يوفر تحليلاً أكثر عمقاً لتطبيق معايير IPSAS في سياق محدد، بينما تركز الدراسة الأخرى على تحليل الاستعداد للإصلاح المحاسبي.

الدراسة 03: حوري عمر، الاصلاح الميزانياتي في الجزائر: واقع وآفاق، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 10/2016.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تؤكدان على أهمية الإصلاحات في تطوير النظام المالي والمحاسبي العمومي في الجزائر.
- كلا الدراستين تدعوان إلى تحديث النظام الميزانياتي القائم والتوجه نحو نهج التسيير القائم على النتائج.

- اختلفت الدراسة السابقة والدراسة الحالية في:
- الدراسة الحالية تشمل دراسة حالة محددة وتقييم التحديات والحلول، في حين تقدم الدراسة المقارنة نظرة عامة على الإصلاح الميزانياتي دون التطرق لدراسة حالة محددة.
 - الدراسة الحالية تركز على التحولات في مجال المحاسبة العمومية مع التوجه نحو تطبيق معايير IPSAS، بينما تتناول الدراسة المقارنة الإصلاح الميزانياتي بشكل عام.
- الدراسة 04:** نادية مغني، دراسة وتقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام IPSAS". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، (2016-2017).
- اتفقت الدراسة السابقة والدراسة الحالية في:
- كلا الدراستين تركزان على تحليل الإصلاحات الميزانياتية في الجزائر.
 - كلتا الدراستين تهدفان إلى تحديث النظام الميزانياتي وتحسين الإدارة المالية العمومية.
 - تتناول الدراستان التحديات التي تواجه تطبيق الإصلاحات الميزانياتية.
- اختلفت الدراستان في:
- الدراسة الحالية تتناول الإصلاحات الحديثة وتطبيق معايير IPSAS، بينما الدراسة المقارنة تتطرق إلى الواقع الحالي للإصلاحات الميزانياتية وآفاقها.
 - الدراسة الحالية تركز على النظام الميزانياتي الجزائري بشكل عام، بينما الدراسة المقارنة قد تشمل تحليلات مقارنة مع تجارب دول أخرى مثل فرنسا.
- الدراسة 05:** عبدوس إيمان، اتجاهات عصرنة المحاسبة العمومية في الجزائر للتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، دراسة المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، اسطنبول/ تركيا، المجلد 5، رقم 30/2018.
- اتفقت الدراستين في:
- كلا الدراستين تركزان على تطبيق معايير IPSAS في الجزائر وأهميتها في تحسين الشفافية والمساءلة في المحاسبة العمومية.
 - تناولت كلا الدراستين التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق هذه المعايير، بما في ذلك الحاجة إلى تطوير الإطار القانوني والتشريعي.
 - الدراستان تشيران إلى أهمية الإصلاحات المالية والمحاسبية في تعزيز الحوكمة ودعم القرارات الاقتصادية.

اختلفت الدراستين الدراسة الحالية تتضمن دراسة حالة محددة لمؤسسة عمومية جزائرية، في حين أن الدراسة السابقة تقدم نظرة عامة.

الدراسة 06: مزياني نور الدين، حفصي مريم، أهمية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلد 02، عدد 01/2019. اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تسلط الضوء على أهمية الإصلاح المحاسبي في الجزائر وتبني معايير المحاسبة الدولية.
- تشير كلتا الدراستين إلى التحديات الاقتصادية، الإدارية، البشرية، التقنية، والسياسية التي تواجه الجزائر في سبيل التوافق مع معايير IPSAS.

اختلفت الدراستين في: الدراسة الحالية تركز على دراسة حالة مؤسسة عمومية محددة، بينما الدراسة المذكورة تناولت النظام المحاسبي العمومي في الجزائر بشكل عام.

الدراسة 07: بوعبانة فتيحة، حسياني عبد الحميد، عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) الجهود والتحديات، مجلة المؤسسة، المجلد 10، العدد 01/2021. اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تهدفان إلى تحليل وتقييم عملية تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر.
- تركز كلتا الدراستين على أهمية الإصلاح المحاسبي وتحديث النظام المحاسبي العمومي لتحقيق الشفافية والكفاءة.
- تشير كلتا الدراستين إلى التحديات التي تواجه الجزائر في تطبيق معايير IPSAS، مثل الحاجة إلى تحسين البنية التحتية والكفاءات البشرية.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة الحالية تركز على تحليل النظام الميزانياتي لمؤسسة عمومية محددة، بينما تناولت الدراسة المقارنة النظام المحاسبي العمومي في الجزائر بشكل عام.

- البعد الزمني حيث شملت الدراسة السابقة الفترة من 2005 الى 2009.

الدراسة 08: قاضي فاطمة الزهراء، رهنات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 03، (2019-2020).

اتفقت الدراستين في:

- الهدف المشترك هو تحديد الفوائد والتحديات المرتبطة بتطبيق معايير IPSAS.

- كلا الدراستين تركزان على تقييم وتحليل نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة السابقة تقدم تقييماً شاملاً للنظام الحالي وتستكشف مشاريع الإصلاح المحاسبي منذ 1995.
- الدراسة الحالية تركز على تحليل النظام الميزانياتي الحالي وتقييم الأثر المتوقع لتطبيق معايير IPSAS، مع التركيز على التحديات والحلول المحتملة.

الدراسة 09: عسول محمد الأمين، عوايجية حياة، سي محمد لخضر، أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر في ظل المعايير المحاسبية الدولية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 07، العدد 2020/02.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على تحسين النظام المحاسبي في الجزائر وتطبيق المعايير الدولية.
- الهدف المشترك هو تعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة المالية.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة السابقة تبحث في النظام المحاسبي المالي الجديد ككل وتأثيره على الثقافة المحاسبية في الجزائر.
 - الدراسة الحالية تركز على النظام الميزانياتي وتأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على هذا النظام بشكل خاص.
- الدراسة 10:** محمد مسعي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر: أهميته وصعوبات تطبيقه، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 10، العدد 2020/02.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على تحليل وتقييم النظام الميزانياتي في الجزائر.
- الهدف المشترك هو تحديث النظام الميزانياتي وتحسين الإدارة المالية.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة السابقة تتطرق إلى تجربة فرنسا في تطبيق الإصلاح الميزانياتي وتستخلص الدروس الممكنة للجزائر.
- الدراسة الحالية تركز على تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بينما تركز دراسة محمد مسعي على الإصلاح الميزانياتي الشامل.

الدراسة 11: خالد بعاشي، نصر حميدانو، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSAS لترشيد نفقات الإدارات العمومية الجزائرية (دراسة ميدانية لبلديات ولاية تيارت)، المجلد 05، العدد 2022/02.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على تحسين النظام المحاسبي في الجزائر وتطبيق المعايير الدولية.

- الهدف المشترك هو تعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة المالية.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة السابقة تركز على تأثير تطبيق معايير IPSAS على ترشيد النفقات في بلديات ولاية تيارت.

- الدراسة الحالية تركز على النظام الميزانياتي وتأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على هذا النظام بشكل خاص.

الدراسة 12: بوكفوسة محمد، متطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) وفق أساس

الاستحقاق، مجلة المالية والأسواق، المجلد 09، العدد 2022/02.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على تطبيق معايير IPSAS في الجزائر.

- تهدف الدراستان إلى تحليل البيئة المحاسبية والميزانياتية في الجزائر ومدى توافقها مع معايير IPSAS.

- تشترك الدراستان في الاهتمام بتحسين الشفافية المالية والمحاسبية في القطاع العام.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة محمد تركز بشكل خاص على أساس الاستحقاق كجزء من تطبيق معايير IPSAS.

- تناولت الدراسة السابقة التحديات التي تواجه التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق.

- خلصت الدراسة السابقة إلى وجود توجه نحو تطبيق معايير IPSAS على أساس الاستحقاق، مما يحقق الإفصاح

الكامل عن التزامات وحقوق الوحدات الحكومية

الدراسة 13: يوسف السعيد أحمد، واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وآليات التطوير وفق متطلبات المعايير

المحاسبية، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 12، العدد 2022/01.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على تحليل واقع نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

- تهدف الدراستان إلى استكشاف آليات التطوير الممكنة للنظام المحاسبي العمومي وفق متطلبات المعايير المحاسبية

الدولية.

- تستخدمان المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق الأهداف المرجوة من البحث.

اختلفت الدراستان في:

- الدراسة السابقة تشير إلى أن تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يتوقف على توفر الإرادة السياسية للحكومة

الجزائرية.

- تركز الدراسة السابقة على الجانب التطبيقي من خلال تصميم استبيان يتناسب مع موضوع الدراسة وتوزيعه على

مجتمع الدراسة.

- استخدمت الدراسة السابقة أداة الاستبانة في دراسة الحالة في حين استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسة 14: وليد بن التركي، متطلبات إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر في ظل الإصلاح الميزانياتي الجديد، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01/2023. اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر.

- تهدفان إلى تحقيق التوافق مع معايير محاسبة القطاع العمومي الدولية (IPSAS).

- تشتركان في الاهتمام بتعزيز مبادئ الحوكمة، الشفافية، والكفاءة.

اختلفت الدراستان في:

- الدراسة الحالية تقتصر على دراسة حالة مؤسسة عمومية معينة، بينما تبدو دراسة وليد بن التركي أكثر شمولية في تناول الإصلاح الميزانياتي الجديد.

- تركز الدراسة الحالية على تحديات تقنية ومؤسسية محددة، بينما تناولت الدراسة السابقة الإصلاح الميزانياتي وفقاً لقانون العضوي (15-18) وتأثيره على نظام المحاسبة العمومية.

ثانياً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة 01: (Isabel Brusca, Juan Carlos Marthinz)، إيزابيل بروسكا، خوان كارلوس مارتينيز، اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: تحدي تحديث ومواءمة محاسبة القطاع العام، مجلة المراجعة الدولية للعلوم الإدارية، المجلد 82، العدد 04/2016.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

- تهدف كلتا الدراستين إلى تحليل تأثير تطبيق IPSAS على الشفافية والحوكمة في المؤسسات العمومية.

- تستخدم كلتا الدراستين المنهج الوصفي التحليلي لتقييم الوضع الحالي وتحديد التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق IPSAS.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة الحالية تركز على الواقع الميزانياتي في الجزائر وتأثير تطبيق IPSAS على مؤسسة عمومية محددة، بينما الدراسة السابقة تقدم نظرة عامة على تحديات تحديث ومواءمة محاسبة القطاع العام على مستوى دولي.

- الدراسة الحالية تقدم دراسة حالة محددة، مما يوفر تحليلاً معمقاً لمؤسسة واحدة، في حين أن الدراسة السابقة

تشمل مجموعة أوسع من المؤسسات والتجارب الدولية.

- تختلف الدراسات في السياق الجغرافي والثقافي، حيث تعكس كل دراسة الخصوصيات الاقتصادية والمالية للبيئة التي تُجرى فيها.

الدراسة 02: (Samuel Atsibha Gebreyesus)، صموئيل أتسيبها غيبريسوس، تقييم التحديات والفوائد المترتبة على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في البلدان النامية- حالة إثيوبيا، المجلة الأوروبية للبحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 07، العدد 01/2020.

اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تتناولان اعتماد IPSAS وتأثيرها على الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

- تهدف الدراستان إلى تقييم التحديات والفوائد المرتبطة بتطبيق هذه المعايير.

اختلفت الدراستين في:

الدراسة الحالية تركز على السياق الجزائري وتأثيرات تطبيق IPSAS على مؤسسات محددة، بينما الدراسة السابقة تستكشف السياق الإثيوبي وتأثيراته على البلدان النامية بشكل عام.

الدراسة 03: (Emad Aboukhadeer, Fedous Azam, Ahmed Albattat)، عماد ابو خضير، فردوس عزام، احمد رسمي سليمان البطاط، العلاقة بين المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وجودة المعلومات المحاسبية في القطاع الحكومي الليبي، المجلة الدولية المراجعة الاعمال المهنية، المجلد 08، العدد 01/2023. اتفقت الدراستين في:

- كلا الدراستين تركزان على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS).

- تهدف كلتا الدراستين إلى تقييم تأثير IPSAS على جودة المعلومات المحاسبية في القطاع العام.

- تشترك الدراستان في الاهتمام بكيفية تحسين الشفافية المالية من خلال تطبيق IPSAS.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة الحالية تركز على السياق الجزائري وتأثيرات تطبيق IPSAS على مؤسسة عمومية محددة، بينما تناولت الدراسة الأخرى السياق الليبي وتأثيرات IPSAS على القطاع الحكومي بشكل عام.

- تتناول الدراسة الحالية التحديات والصعوبات المتوقعة في تطبيق IPSAS، بينما تبحث الدراسة الأخرى في ال **الدراسة 04:** (Mohand Hamad Saleh Mansour) مهند حمد صالح منصور، دور المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) في دعم وتعزيز المساءلة والشفافية في الوحدات الحكومية العراقية، مجلة علاقة بين تطبيق IPSAS وجودة المعلومات المحاسبية.

الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 01، العدد 07/2023.

اتفقت الدراستين في:

كلا الدراستين تركزان على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وأثرها على الشفافية والمساءلة.

- تهدف كلتا الدراستين إلى تقييم النظام المحاسبي الحالي وكيفية تحسينه من خلال تطبيق IPSAS.

- تشترك الدراستان في الاهتمام بكيفية تعزيز الكفاءة والفعالية المالية في القطاع العام.

اختلفت الدراستين في:

- الدراسة الحالية تركز على السياق الجزائري وتحديات تطبيق IPSAS في مؤسسة عمومية محددة، بينما تناولت

دراسة منصور السياق العراقي وتأثيرات IPSAS على الوحدات الحكومية بشكل عام.

- تتناول الدراسة الحالية الجاهزية لتطبيق IPSAS والتأثيرات المحتملة على الميزانيات العمومية، بينما تركز الدراسة

السابقة على القصور في النظام المحاسبي وكيفية تحديثه لتحقيق المساءلة والشفافية.

المبحث الثاني: الإطار النظري

في ظل التطورات الاقتصادية والمالية العالمية المتسارعة، برزت الحاجة الملحة لتحديث نظم المحاسبة والإدارة المالية

في القطاع العام في الجزائر، كدولة تسعى لتعزيز كفاءة وشفافية إدارتها المالية، تواجه تحديات جمة في مواكبة

المعايير الدولية للمحاسبة العمومية، من خلال هذا التمهد سنتطرق للنقاط التالية:

- مفاهيم عامة حول نظام المحاسبة العمومية بالجزائر.

- تعريف نظام المحاسبة العمومية.

- مبادئ المحاسبة العمومية.

- فروض المحاسبة العمومية.

- مجال تطبيق المحاسبة العمومية.

- أعوان المحاسبة العمومية (الامر بالصرف) نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

- معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام IPSAS.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول نظام المحاسبة العمومية بالجزائر

نظام المحاسبة العمومية في الجزائر يهدف إلى تقديم إطار للتحكم الجيد في المال العام وضمان تسيير أمثل للموارد

المالية للدولة، المحاسبة العمومية تشمل القواعد والمبادئ التي تحكم جمع وتسجيل وتلخيص وتحليل العمليات المالية

للدولة، كما تعمل على تحديد الأدوار والمهام والصلاحيات والمسؤوليات للأعوان المكلفين بالتنفيذ، وذلك لضمان

الشفافية والمساءلة في إدارة المال العام.

الفرع الأول: تعريف نظام المحاسبة العمومية

من الصعوبة بمكان تقديم تعريف شامل للمحاسبة العمومية نظراً لوجود العديد من التعريفات المختلفة. كل تعريف ينطلق من وجهة نظر معينة تجاه طبيعة المحاسبة العمومية. سوف نسعى لاستعراض بعض هذه التعريفات: "هي ذلك الفرع من المحاسبة المتخصص بعملية تقدير وقياس وتسجيل وتبويب العمليات، وحدات الجهاز الحكومي ثم إنتاج المعلومات التي تفيد في اتخاذ القرارات وتوصيلها الى ذات العلاقة وفق التشريعات الرسمية والمبادئ والقواعد الخاصة بذلك"¹

"وتعرف أيضا بانها القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة وتأشيراتها، وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها، وقواعد الرقابة المالية التي تعبر عنها المراكز المالية والحسابات الختامية لهذه الجهات وبحيث تعطى صورة واضحة وحقيقية لها"².

وفي تعريف آخر أنها "عبارة عن مجموعة من المبادئ والأسس العلمية والقواعد والإجراءات التي تمكن من عرض وتحليل البيانات المتعلقة بالنشاط الحكومي وقياس وتقييم نتائج هذا النشاط ومساعدة القائمين به في التخطيط اتخاذ القرارات والرقابة على المال العام"³.

"كما عرفتها هيئة الأمم المتحدة بأنها تختص بقياس (تبويب وتقييم) ومعالجة وتوصيل ومراقبة وتأكيد صحة المتحصلات والنفقات والأنشطة المرتبطة في القطاع الحكومي"⁴.

تعريف آخر "هي مجموعة المبادئ والمعايير والأنظمة واللوائح والتعليمات التي تشكل الأسس والوسائل والأساليب والقواعد والإجراءات والنظم المحاسبية، التي تمكن من تصنيف وتبويب وإثبات العمليات المالية وتسجيلها في السجلات المحاسبية ومعالجتها لإعداد القوائم والنتائج والتقارير المالية التي تساعد في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات"⁵. وفي تعريف آخر تعرف المحاسبة العمومية من ثلاثة جوانب هي:

الجانب القانوني: يعرف القانون الجزائري في نص المادة الأولى بمقتضى القانون 90-21 المؤرخ في 15 غشت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، "يحدد هذا القانون الأحكام التنفيذية العامة التي تطبق على الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة والمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة والميزانيات الملحقة والجماعات الإقليمية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

1 - أكرم إبراهيم حماد، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها، أواج للطباعة والنشر، 2012، ص: 09.

2 - فؤاد سليمان الفسفوس، المحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009، ص: 11.

3 - بشير عبد العظيم البناء، الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، شركة كتاب للنشر، 2012، ص: 07.

4 - خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهياي، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، 2008، ص: 14.

5 - سعد بن محمد الهويل، المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 1441هـ، الموافق ل 2020

ص: 20.

كما يحدد هذا القانون التزامات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين وكذا مسؤولياتهم. وتطبيق هذه الأحكام كذلك على تنفيذ وتحقيق الإيرادات والنفقات العمومية وعمليات الحزينة وكذا نظام محاسبتها.⁶

الجانب التقني: " يضم مجموع الأساليب والمبادئ والتعليمات التي تحكم طرق تنفيذ ومراقبة العمليات المالية للدولة وقيدھا محاسبيا بالإضافة إلى المجموعة المستندية الإلزامية (السجلات والدفاتر والأوراق الثبوتية).

الجانب الإداري: ويتمثل في مجموع القواعد التي تنظم سير الإدارات المكلفة بتسيير مصالح المحاسبة العمومية وتوزع المهام على الأعوان التابعين لها.⁷

الفرع الثاني: مبادئ وفروض المحاسبة العمومية

تستند المحاسبة العمومية إلى مجموعة من المبادئ والفروض المحاسبية التي تطورت مع تطور العمليات المالية للدولة، تتمثل هذه المبادئ والفروض فيما يلي:

- أولا - الفروض المحاسبة العمومية:** وهي الفروض التي تلقى قبولا عاما وتتمثل فيما يلي:⁸
- **فرض استمرارية النشاط:** يعتبر هذا المبدأ أساسيا ولولاه لاختلف شكل القوائم المالية ومحتواها، ويستند على فكرة مفادها أن المؤسسة تتشا من اجل مزاوله نشاطها باستمرار دون وجود نية للتوقف.
 - **فرض ثبات الطرق المحاسبية:** ينص هذا المبدأ على أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى وكل تغير يجب الاعلان عنه وتبريره للموافقة عليه.
 - **فرض استقرار الوحدة النقدية:** ويقوم على افتراض أن الوحدة النقدية هي الوسيلة العامة لقياس تبادل العمليات والأحداث والأنشطة الاقتصادية، وبذلك فهي أداة سهلة للقياس والتسجيل والتحليل المحاسبي.
 - **فرض الوحدة المحاسبية المستقلة:** يعتبر المال المخصص وحدة محاسبية مستقلة تعتمد على نص شرعي بالنسبة للوحدات الادارية الحكومية، فالمشروع يصدر عادة قانون خاص بالمال المخصص ويحدد له الاعتمادات اللازمة والتي يخول للحكومة الانفاق منها على الأهداف المقدره حيث أن فرض الوحدة المحاسبية ضروري سواء كانت في المنشآت الهادفة للربح أو الوحدات الادارية الحكومية، والاختلاف يكمن في تحديد طبيعة الوحدة المحاسبية في كل فرع من فروع المحاسبة، فالوحدات الربحية تتمتع بشخصية معنوية بينما الوحدات الحكومية فليس لها استقلال مالي وإنما هي

⁶ - المادة الأولى من قانون 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 غشت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35، ص: 1131.

⁷ - عبدوس إيمان، دور تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وأثره على جودة الإبلاغ المالي الحكومي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في شعبة علوم التسيير تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021، ص: 20.

⁸ - عيشة فطيمة، محاولة تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء الممارسات الدولية السليمة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022، ص: 8-9.

عبارة عن أموال مخصصة.

ثانياً: مبادئ المحاسبة العمومية: من المبادئ الأساسية المحاسبية المتفق عليها عموماً ما يلي:⁹

- **مبدأ استمرارية النشاط:** تنشأ المؤسسة من أجل مزاولة نشاطها باستمرار، حيث أن حياتها طويلة، وقد تكون غير محدودة وينبغي عليها التطلع إلى المستقبل دون نية التوقف والتصفية، هذا المبدأ أساس قواعد التقييم ولولاه لاختلقت أشكال القوائم المالية وربما محتوياتها.

- **مبدأ استقلالية الدورات والنتائج الدورية:** علاقة هذان المبدأان بالمبدأ السابق علاقة مباشرة يرغب مستعملو البيانات المحاسبية بمختلف أنواعها في تزويدهم بنتائج دورية نتائج الماضي وتقديرات المستقبل مما يؤدي بالضرورة إلى تجزئة الاستمرارية (أي تجزئة حياة المؤسسة إلى فترات تسمى الدورة المحاسبية وتتألف من اثني عشرة شهراً) وعليه فإن القانون التجاري والصناعي والقانون الضريبي يجبران المؤسسة ذات الطابع التجاري والصناعي على إعداد قوائم مالية على مدى اثني عشرة شهراً، هذا يجبر المؤسسات المذكورة على القيام بعملية الجرد الطبيعي في نهاية كل دورة على الأقل وتقديم القوائم المالية إلى مصلحة الضرائب كما يجبر المساهمين على عقد جمعية عامة كل عام للموافقة على الحسابات.

- **مبدأ استقرار الوحدة النقدية:** يعتمد علم المحاسبة على افتراض أن الوحدة النقدية هي الوسيلة العامة لقياس تبادل العمليات والأحداث والأنشطة الاقتصادية، فإن الوحدة النقدية تستخدم كأداة سهلة وملائمة ومفيدة في نفس الوقت للقياس والتحليل المحاسبي، حيث أن هذا الافتراض لا يأخذ بعين الاعتبار ما يطرأ على الوحدة النقدية من تغيرات في القوة الشرائية خلال الفترات الزمنية المتعاقبة، الأمر الذي أدى إلى توجيه النقد لهذا الافتراض والمطالبة باستخدام وحدة النقود الثابتة للقياس والتي تأخذ بعين الاعتبار تعديل التكلفة التاريخية على أساس مستوى الأسعار العامة.

- **مبدأ ثبات أو استمرارية الطرق المحاسبية:** يعتبر هذا المبدأ أن طرق التسجيل والتقييم المحاسبية ثابتة من دورة إلى أخرى وكل تغير يجب الإعلان عنه وتبريره للموافقة عليه وفي جميع الحالات يجب ان لا يؤثر أبداً على مدى صدق وسلامة الحسابات. تبرر الطرق الجديدة بكل جدية تغيرات في النشاط، في طرق استعمال الوسائل، تغير العلاقات مع الغير وحتى اكتشاف أخطاء الماضي والعدل عنها.

- **مبدأ الحيطة والحذر:** يعد هذا المبدأ أبرز الموضوعات المثيرة للجدل بين المحاسبين، فهو يؤدي إلى حدوث أخطاء في القياس المحاسبي وإنقاص في قيمة المعلومات المحاسبية ويجعلها غير قادرة على اتخاذ القرارات، لأنها بعيدة عن الواقع الاقتصادي.

- **مبدأ القيد المزدوج:** يسجل محاسبو المؤسسة عمليات عديدة ومتنوعة حسب قواعد دقيقة ويحتاجون إلى وسائل الرقابة لتمكنهم من اكتشاف اغلب الأخطاء في حينها، تعتمد المحاسبة العامة كغيرها من المحاسبات العصرية

⁹ - عشة فطيمة، مرجع سابق، ص: 09-10.

على مبدأ القيد المزدوج لما له من فوائد كبيرة في اكتشاف الأخطاء ويشترط في القيد المزدوج في كل عملية محاسبية تسجيل تساوي مجموع المبالغ المسجلة في الأطراف المدينة للحسابات الأولى ومجموع المبالغ المسجلة في الأطراف الدائنة للحسابات الثانية، أي يشترط توازن الحسابات وذلك بالنسبة لكل عملية.

- **مبدأ أحسن البيانات أو الموضوعية:** لكي يستطيع مستعملو القوائم المالية المقدمة من طرف المؤسسة من فهم محتواها يجب أن تكون بياناتها مرضية: بيانات كافية، بيانات ذات معنى، بيانات واضحة، هذا يعني أن تكون لها المصدقية وأن تعطى لها الثقة التامة من طرف مستعمليها بمختلف أنواعهم، ويتضمن مبدأ الموضوعية القواعد الواجب إتباعها للوصول للنتائج حتى يتمكن المحلل من مقارنة نتائج المؤسسة بالمؤسسات الأخرى ولكي تكون المقارنة موضوعية، وذات معنى بين مختلف المؤسسات يجب توحيد المصطلحات والقوائم المالية أي أن البيانات الظاهرة بالميزانية وحسابات النتائج بيانات دقيقة ولها نفس المعنى في مختلف المؤسسات.

الفرع الثالث: مجال تطبيق المحاسبة العمومية

يعتبر مجال تطبيق المحاسبة العمومية محدودا قانونا لكونها تختص بتسجيل العمليات المالية المرتبطة بتحصيل وصرف المال العام المتداول عن طريق تنفيذ الميزانية العامة للدولة.

أولا - نطاق تطبيق المحاسبة العمومية: "بصفة عامة يتم تطبيق نظام المحاسبة العمومية على الوحدات الإدارية الحكومية غير الهادفة لتحقيق الربح، والتي تتداول المال العام من أجل تقديم خدمة عامة أو تحقيق منفعة عامة، بعض النظر عن مفهوم الربح أو الخسارة، حيث تمول نشاطها من الاعتمادات المالية المخصصة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة؛ وعلى هذا الأساس، فإن المحاسبة العمومية تطبق في "وحدات الخدمات العامة ووحدات الجهاز الإداري للدولة وهي وحدات تقدم خدماتها للجمهور من دون مقابل أو بمقابل رمزي ليس له علاقة بالتكلفة."¹⁰

في الجزائر فقد حصر المشرع مجال تطبيق المحاسبة العمومية وفقا لأحكام المادة الأولى من القانون رقم 21-90 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية والتي تنص على أن أسس وقواعد المحاسبة العمومية تطبق على تنفيذ الميزانيات الآتية:

- الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالدولة.
- الميزانيات والعمليات المالية الخاصة بالمجلس الدستوري، المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة ومجلس المحاسبة
- العمليات المالية للميزانية الملحقة.
- العمليات المالية للجماعات الإقليمية (ميزانية الولايات والبلديات).

¹⁰ - شلال زهير، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014، ص: 08.

- العمليات المالية للجماعات الاقليمية (ميزانية الولايات والبلديات).

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

ثانيا: الفئات المستخدمة لمعلومات المحاسبة العمومية:

يختص نظام المحاسبة العمومية كنظام معلومات ورقابة بتوثيق ثبات العمليات المالية للدولة وتسجيلها وتقديم التقارير والقوائم المالية عن نتائج هذه العمليات للجهات والهيئات التي لها مصلحة مباشرة أو غير مباشرة بتلك البيانات وعلى

هذا الأساس فإن تحقيق الإبلاغ المالي الكامل مرهون بربط وتكيف أهداف القوائم والتقارير المالية

الحكومية وتوجيهها لتلبي متطلبات وحاجيات المستخدمين لها.¹¹

الفرع الرابع: أعوان المحاسبة العمومية (الأمر بالصرف) نفقات التسيير ونفقات التجهيز

يلعب أعوان المحاسبة العمومية والأمر بالصرف دوراً مهماً في تنفيذ الميزانية العمومية، خاصة فيما يتعلق بنفقات التسيير ونفقات التجهيز، وسنتطرق لهذه المهام كما يلي:

أولاً- الأمر بالصرف: "يعتبر أمراً بالصرف عمومي كل شخص له صفة باسم الدولة أو المجموعة المحلية أو هيئة عمومية في إبرام تصرف وتثبيت وتصفية الديون أو الأمر بتغطية دين أو تسديده."¹²

وحسب المادة 26 من القانون 90-21 فإن الأمرين بالصرف الأساسيين هم:¹³

- المسؤولون المكلفون بالتسيير المالي للمجلس الدستوري والمجلس الشعبي الوطني ومجلس المحاسبة.

- الوزراء.

- الولاة عندما يتصرفون لحساب الولاية.

- رؤساء المجالس الشعبية البلدية الذين يتصرفون لحساب البلديات.

- المسؤولون المعينون قانوناً على المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري.

-المسؤولون المعينون قانوناً على مصالح الدولة المستفيدة من ميزانية ملحقة.

بالنسبة للأمر بالصرف الثانوي "يقوم الأمرون بالصرف الرئيسيون تعيين الأمرين بالصرف الثانويين من أجل

تسيير وتنفيذ ميزانية وحدات القطاع العام اللامركزية وبالتالي، تتكون شبكة الأمرين بالصرف الثانويين من المديرين

الجهويين والمديرين المنصبين على رأس الهيئات العمومية غير المركزية الذين يمثلون مختلف الوزارات على المستوى

11 - شلال زهير، مرجع سابق، ص: 09.

12 - عبد المطلب بيبصار، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية البلدية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد 12، العدد 01، 2021، ص: 149.

13 - المادة 26 من القانون 90-21، مرجع سابق، ص: 1134.

المحلي، والذين يقومون بإصدار أوامر تحصيل الإيرادات وحوالات الدفع بتقويض من الأمر بالصرف الرئيسي.¹⁴

ثانياً - **المحاسب لعمومي**: "المحاسب العمومي هو الشخص المكلف بتسيير المحاسبة في المؤسسة العمومية الإدارية، وهو المكلف بصفة رسمية بالتنفيذ الفعلي للنفقات والإيرادات وكذا عمليات الخزينة، وكذلك لفائدة المؤسسات العمومية . كما يعد محاسباً عمومياً كل شخص معين قانوناً للقيام فضلاً عن عمليات التحصيل والدفع بالعمليات التالية"¹⁵:

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.

- ضمان حراسة الأموال والسندات والقيم.

- تداول الأموال والسندات والقيم.

- حركة حسابات الموجودات.

يمكن التمييز بين الأصناف الموالية للمحاسبين العموميين:

المحاسب العمومي الرئيسي: "وهو المحاسب الذي يكون مكلفاً بإجراء القيد النهائي في سجلات المحاسبة للعمليات المالية للدولة، حيث يقوم بإعداد حساب التسيير الذي يخضع لمراقبة مجلس المحاسبة، وفقاً لنص المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 313-91 المؤرخ في 07/09/1991 والمتعلق بتحديد إجراءات المحاسبة التي يمسكها الآمرون بالصرف والمحاسبون العموميون وكيفيةاتها ومحتواها، يتصف بصفة المحاسبين الرئيسيين التابعين للدولة كل من"¹⁶:

- العون المحاسبي المركزي للخزينة العمومية.

- أمين الخزينة المركزية.

- أمين الخزينة الرئيسية.

- أمناء الخزينة في الولاية.

- الأعوان المحاسبون للميزانيات الملحقة.

المحاسب الثانوي: وهو كل محاسب يتولى تجميع محاسبته محاسب رئيسي، حيث يقوم بتنفيذ العمليات الخاصة بالإيرادات والنفقات لفائدة المحاسب الرئيسي، الذي يقوم بدوره شهرياً بتدقيق ودمج القيود المحاسبية التي قام بها المحاسب الثانوي الواقع في إقليم سلطته المحاسبية، وعليه يمتلك صفة محاسب عمومي ثانوي للدولة كل من:

- قابضو الضرائب

¹⁴- شلال زهير، مرجع سابق، ص: 106.

¹⁵- سكوتي خالد، دور المحاسب العمومي في مراقبة الميزانية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 03، 2020، ص: 93.

¹⁶- شلال زهير، مرجع سابق، ص: 109.

- قابضو الجمارك.
- أمناء خزائن خزينة ما بين البلديات.
- قابضو أملاك الدولة.
- محافظو الرهون.
- أمناء خزائن المراكز الاستشفائية الجامعية.
- أمناء خزائن القطاع الصحي.

ثالثا- المراقب المالي: هو شخص تابع لوزارة المالية ويتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري يمضيه الوزير المكلف بالميزانية، ويكون مقره الوزارة المعين بها أو على مستوى الولاية ويعمل بمساعدة مساعدين له يعينون بموجب قرار وزاري، ورقابة المراقب المالي هي رقابة شرعية وليست مراقبة ملائمة إذ أنها تقوم على رقابة شرعية النفقة (القانون 11-381، 2011).¹⁷

"كما يمارس المراقب المالي صلاحيته الرقابية عن طريق التأشير على بطاقة الالتزام التي يقوم بإعدادها الأمر بالصرف عند بداية الإنفاق وذلك عند مطابقتها التامة للقوانين والتشريعات المعمول بهما".¹⁸

رابعا- نفقات التسيير ونفقات التجهيز: يكتسي الإنفاق العام في الجزائر كغيره من الدول طابعا خاصا لتعدد مجالاته، وهي مبوبة في الميزانية العامة للدولة إلى نفقات تسيير وأخرى للتجهيز:¹⁹

- **نفقات التسيير:** هي كل النفقات التي تسمح بتمويل النشاطات العادية للدولة وتمكنها من أداء مهامها، ومنه لا تولد أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، مثل مرتبات الموظفين، حيث تتوزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة وتظهر نفقات التسيير في أربعة أبواب وعناوين حسب المادة 24 من القانون رقم 17-84 المتعلق بقوانين المالية وهي:

- أعباء الدين العمومي، والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

¹⁷- بهلول نور الدين، زغادنية أسماء، دور المراقب المالي في ترشيد لنفقات العمومية على مستوى بلدات الجزائر، دراسة حالة الرقابة المالية لدى بلدية سوق اهراس، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 01، 2022، ص: 89.

¹⁸- المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم، 92-414، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992.

¹⁹- حاجي فائزة، طويلب محمد، المراقب المالي (واقع، تحديات، آفاق) - دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لولاية الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف والبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 372.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

"يتعلق الباب الأول والثاني بالأعباء المشتركة في الميزانية العامة، يتم تفصيلهما وتوزيعهما بمقتضى مرسوم رئاسي، أما الباب الثالث والرابع يتعلقان بالوزارات، ويتم توزيعهما عن طريق مراسم التوزيع، ويقسم الباب إلى أقسام، ويتفرع القسم إلى فصول، ويمثل الفصل الوحدة الأساسية في توزيع اعتمادات الميزانية.

أما مدونة ميزانية التسيير محددة ومصنفة وفق الشكل التالي²⁰:

شكل 01: مدونة نفقات التسيير



المصدر: كحول كمال، بوهنة علي، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانتسن، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 150.

²⁰ كحول كمال، بوهنة علي، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانتسن، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 151.

الجدول رقم 01: مثال حول أقسام العنوان الثالث والرابع لنفقات التسيير

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح	العنوان الرابع: التدخلات العمومية
<p>القسم الأول: الموظفون - مرتبات العمل.</p> <p>القسم الثاني: الموظفين - المعاشات والعمل.</p> <p>القسم الثالث: الموظفون - التكاليف الاجتماعية.</p> <p>القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.</p> <p>القسم الخامس: أشغال الصيانة.</p> <p>القسم السادس: إعانات التسيير.</p> <p>القسم السابع: النفقات المختلفة.</p>	<p>القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية (إعانات للجماعات المحلية).</p> <p>القسم الثاني: النشاط الدولي (مساهمات في الهيئات الدولية).</p> <p>القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي (المنح الدراسية).</p> <p>القسم الرابع: النشاط الاقتصادي - التشجيعات والتدخلات (إعانات اقتصادية).</p> <p>القسم الخامس: النشاط الاقتصادي - إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية (إعانات للمصالح العمومية الاقتصادية).</p> <p>القسم السادس: النشاط الاجتماعي - المساعدة والتضامن.</p> <p>القسم السابع: النشاط الاجتماعي - الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة).</p>

المصدر: كحول كمال، بوهنة علي، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانتسن، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 150.

- نفقات التجهيز والاستثمار العمومي: تعرف نفقات التجهيز أو الاستثمار العمومي بأنها تلك النفقات المتعلقة بالتجهيزات الجماعية وأشغال المنشآت الأساسية الكبرى الاقتصادية، الإدارية والاجتماعية، والتي تهدف الدولة من خلالها إلى تكوين رؤوس الأموال قصد تنمية الثروة الوطنية وتشبيد هياكل البنية التحتية، وتوزع هذه النفقات وفق المخطط الإنمائي السنوي وترد في الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة كل سنة، وتكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص البرامج، واعتمادات الدفع، وتصنف إلى ثلاثة أبواب قانون 84-17 أبواب قانون 84-17، 1984، المادة 35):²¹

²¹- كحول كمال، بوهنة علي، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانتسن، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 151.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

"- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

- النفقات الأخرى برأسمال.²²

الجدول رقم 02: أقسام نفقات التجهيز والاستثمار العمومي

النفقات برأسمال	قطاعات ميزانية التجهيز والاستثمار العمومي
<ul style="list-style-type: none"> • تخفيض نسب الفوائد. • الإعانات وتبعات الهيئات العمرانية. • التخصيصات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية. • الاحتياجات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها • نفقات برأسمال. • احتياطي لنفقات غير متوقعة. • صندوق دعم الاستثمار. 	<ul style="list-style-type: none"> • الصناعات التحويلية. • الطاقة والمناجم. • الفلاحة والري. • الخدمات المنتجة. • المنشآت الأساسية الاقتصادية والادارة. • التربية والتكوين. • المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية. • السكن. • مواضيع مختلفة. • المخططات البلدية للتنمية.

المصدر: كحول كمال، بوهنة علي، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والاستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر (1986-2018) باستعمال اختبار جوهانتسن، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 06، العدد 02، 2021، ص: 152.

²²- كحول كمال، بوهنة علي، مرجع سابق، ص: 151.

المطلب الثاني: معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

تتبع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) الحاجة إلى نظام محاسبي شفاف وموثوق به في القطاع العام، وتهدف إلى تحسين جودة المعلومات المالية وإدارة الموارد العامة بكفاءة، مما يعزز الشفافية والمساءلة ويكسب ثقة المواطنين والمستثمرين. في هذا المطلب سنتطرق لما يلي:

- مفهوم وأهمية ومبادئ معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- تصنيف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام.
- تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام.

الفرع الأول: مفهوم وأهمية ومبادئ معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام تشكل إطارًا يساهم في تحقيق التوافق العالمي والتقارب بين الممارسات المحاسبية المختلفة.

أولاً- مفهوم معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

"يعرف IPSASB معايير المحاسبة في القطاع العام على أنها توضح متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح التي تتناول العمليات والأحداث في البيانات المالية ذات الغرض العام، حيث تشكل هذه المعايير مجموعة من القواعد العلمية التي تحظى بالقبول العام، حيث تمثل إجماع الخبراء والهيئات المهنية المختصة في المحاسبة، بهدف تقريب الممارسات المحاسبية على الصعيد العالمي من خلال تقديم إرشادات لتوجيه عمل المحاسبين لتحقيق العرض العادل والإفصاح الكامل في القوائم المالية، التي تمثل مخرجات نظام المحاسبة العمومية، مما يسمح بالرفع من مستوى جودة الإبلاغ المالي الحكومي عن نتائج نشاط المؤسسات العمومية."²³

ثانياً- أهمية المعايير المحاسبية الدولية

تساهم المعايير الدولية بشكل كبير في تحقيق توافق السياسات المحاسبية على المستوى الدولي عن طريق تقديم إرشادات وتوجيهات للمهنيين المختصين في مجال المحاسبة من أجل الارتقاء بجودة البيانات المالية، وتحقيق الإفصاح الكامل عن نشاط وحدات القطاع العام إضافة إلى تحسين قابلية المقارنة للمعلومات المالية بين مختلف الفترات على المستوى الدولي، كما تؤدي دورا هاما في توحيد الممارسات المحاسبية للكيانات الحكومية على المستوى الدولي، عن طريق تحقيق التقارب فيما يخص طريقة إعداد وعرض البيانات المالية لكيانات القطاع العام، وتشجيع التنسيق

²³ - ضريفي نوال، ضريفي الصادق، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلة لاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 10، ص: 77.

المحاسبي الدولي لتحديث وتطوير نظام المحاسبة العمومية والرفع من جودة الإبلاغ المالي للقوائم المالية الحكومية، فتطبيق هذه المعايير يعمل على مايلي:²⁴

- تعزيز الشفافية ومصداقية القوائم المالية لكيانات القطاع العام.
- تحسين إدارة موارد القطاع العام.
- تحسين عملية اتخاذ القرار وجعل الحكومات أكثر عرضة للمساءلة أمام الجماهير، في حالة فشلها في إدارة شؤونها المالية أو عدم الوفاء بالتزامها.

ثالثاً- أهداف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

تهدف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام إلى تحقيق ما يلي:²⁵

- تطوير المحاسبة العمومية في مختلف دول العالم.
- مقارنة المحاسبة العمومية بالمحاسبة المالية المستندة على معايير IAS-IFRS.
- تطبيق مبدأ محاسبة الذمة المالية بهدف إعطاء صورة وقرءة أوضح لمالية الدول.
- تحقيق النوعية ورفع جودة عرض التقارير المالية الصادرة عن القطاع العام.
- تحقيق الشفافية والمصداقية والموثوقية في المعلومات المالية الخاصة بالقطاع العام ورفع قابليتها للمقارنة سواء على المستوى المحلي أو الدولي.
- تطبيق مبدأ الأداء في المحاسبة العمومية للدول عن طريق إدراج تقييد أمالك الدول المنقولة وغير المنقولة وكل استثماراتها كأصول بدل الاكتفاء بتسجيلها كنفقات في مقابل تسجيل الديون المختلفة في جانب الخصوم تطبيقاً لمبدأ القيد المزدوج الذي تقوم عليها المحاسبة المالية.

الفرع الثاني- تصنيف معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام

"تتكون معايير المحاسبة الدولية من 44 معيار إلى غاية سنة 2022، حيث انقسم معايير المحاسبة الدولية القطاع العام حسب اختصاص كل معيار كالتالي:"²⁶

معايير متعلقة بالقوائم المالية: وتحدد معايير عرض البيانات المالية الحكومية وكذا طريقة، شروط وإعداد القوائم المالية الحكومية.

²⁴- طويلب محمد، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام في الجزائر-الأثار والتحديات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد05، العدد02، 2022، ص: 794.

²⁵- عبدوس إيمان، اتجاهات عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لمتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، إسطنبول/ تركيا، المجلد05، العدد30، 2018، ص: 309.

²⁶- طويلب محمد، مرجع سابق، ص: 796.

- معايير الاصول الملموسة وغير الملموسة: وهي معايير تتناول متطلبات الإفصاح عن طريق معالجة الاصول الملموسة وغير الملموسة.
- معايير الأدوات المالية وهي توضح متطلبات الإفصاح عن آليات معالجة البيانات المالية للأدوات المالية لوحدات القطاع العام وفق أساس الاستحقاق.
- المعايير المتعلقة المتبقية: وهي تتناول كفاءات تطبيق المعايير المتبقية غير تلك المدرجة في الأصناف السابقة؛ فيما يتضمن المعيار المتعلق بالأساس النقدي، متطلبات إعداد التقارير المالية الحكومية لوحدات القطاع العام التي تتبنى الأساس النقدي حيث ينقسم هذا المعيار إلى جزئين هما:
(1) - جزء التزامي يتضمن متطلبات وشروط الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية ذات الغرض العام التي يجب توافرها في القوائم المالية لوحدات القطاع العام.
(2) - جزء غير التزامي يتضمن توصيات عن شروط الإفصاح عن السياسات المحاسبية والتوضيحات الإضافية التي يستحسن الإفصاح عنها في القوائم المالية.²⁷

الفرع الثالث - معوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام

- هناك عدة معوقات دون تطبيق هذه المعايير واجهت البلدان المتبينة لهذه المعايير خلال التنفيذ وهي كمايلي:
- "قرب معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام من نموذج المحاسبة الخاصة، اعتماد نموذج المحاسبة الخاصة من القطاع العام قد أنتقد وهو في الواقع من الانتقادات الرئيسية وكأجوبة عليها في المشاورات العامة للاتحاد الأوروبي كانت بعض الإجابات تسلط الضوء على عدم اكتمال معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، فيما يتعلق بالمتطلبات المحاسبية للقطاع العام."²⁸
 - "هذه المعايير في كثير من البلدان النامية كالجائر يتطلب استثمارا واسعا في تعليم وتدريب الناس على تطوير المهارات المحاسبية، وهذا ليس من الممكن دائما في البلدان أين الحكومات لديها موارد محدودة."²⁹

²⁷ - عبدوس ايمان، مرجع سابق، ص: 311.

²⁸ Isabel Brusca, Juan Carlos Martinez «Adopting international public sector accounting standards a challenge for modernizing sector accounting» international review of administrative sciences, VOL.82, NO.4,2016, pp724-744.

²⁹ international - Johan Christiaens and other, "The effect of IPSAS on reforming government financia reporting: AN comparison" international review of administrative sciences 1 VOL.81, NO.1,2015, pp158-177.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة

- "لا يمكن اعتماد هذه المعايير دون النظر في النظام السياسي المحدد والنظام القضائي ونظام الحكم في البديلة لتقييم بنود القوائم المالية، وهذا يمكن أن يقلل من القابلية للمقارنة والتناسق بين مختلف القوائم المالية الأولية."³⁰
- الجدول رقم 03: معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام التي سيتم اعتمادها في الجزائر.

رقم المعيار	رقم المعيار الجزائري	اسم المعيار	رقم المعيار	اسم المعيار	رقم المعيار
IPSAS01	01	عرض البيانات المالية	IPSAS13	14	عقود الايجار
IPSAS02	02	بيان التدفق النقدي	IPSAS19	11	المخصصات، الالتزامات وصول المحتملة
IPSAS03	16	السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	IPSAS21	15	انخفاض قيمة الأصول غير مولدة للنقد
IPSAS07	07	الاستثمارات في المنشآت المشتركة (الزميلة)	IPSAS23	03	الايرادات من المعاملات غير التبادلية
IPSAS09	12	الايرادات من المعاملات التبادلية	IPSAS24	08	عرض معلومات الموازنة في البيانات المالية
IPSAS12	13	المخزون	IPSAS31	10	الأصول غير ملموسة

المصدر: طوياب محمد، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام في الجزائر-الأثار والتحديات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص: 806.

³⁰ Roberto Jannelli, Cristina Tesone, *The Accounting Harmonization Process: Italian Public Principles and Accounting Standards. Is It a Cultural Choice?** Open Journal of Accounting Vol. 2 No. 4, 2013, pp 115-121

الفرع الرابع- تطبيق معايير المحاسبة العمومية للقطاع العام

"لا يمتلك المجلس سلطة لإجبار الحكومات والهيئات العمومية على الامتثال لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، حيث إنه يشجع هذه الأخيرة على المشاركة بشكل كبير في وضع هذه المعايير عن طريق تقديم الملاحظات والمقترحات لمختلف اللجان والهيئات الاستشارية في المجلس.

وفي هذا الإطار يحث المجلس الحكومات على تبني معايير المحاسبة في القطاع العام من أجل تحقيق التوافق والتقارب الدولي للبيانات المالية الحكومية، والارتقاء بجودة وقابلية مقارنة المعلومات المالية لمختلف وحدات القطاع العام على المستوى الدولي.

يعترف مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام بحق الحكومات ومختلف الهيئات العمومية باعتماد معايير وطنية خاصة بها، حيث "يشجع المجلس بشكل كبير تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام وتوحيد المتطلبات الوطنية مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام ولا يتم وصف البيانات والقوائم المالية الحكومية بأنها تتبنى يتطلب المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام إلا إذا كانت تمتثل لمجمل متطلبات كل المعايير المعمول بها والمصادق عليها من طرف المجلس.

وعلى هذا الأساس، لا يمتلك المجلس سلطة فرض تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، بل يعرضها بصفة اختيارية على الدول التي ترغب في تحسين نوعية وجودة الإبلاغ المالي الحكومي، عن طريق تبني معايير معترف بها دولياً كوسيلة لضمان مصداقية وشفافية البيانات المالية للوحدات الحكومية.

وفي المقابل فالتفاعل الدولي مع معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام يتجه في الوقت الحاضر نحو الابتعاد عن الأساس النقدي والتحرك صوب أساس الاستحقاق بشكل تدريجي، وفي نفس الوقت يمكن لدول العالم أن تستفيد من هذه المعايير وتأخذ منها ما يناسبها لتضمينه في معاييرها أو تشريعاتها الخاصة، إضافة إلى الدول التي تبنت إصلاحات لتكييف نظامها المحاسبي مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، حيث قررت عدة منظمات دولية تبني هذه المعايير وعلى سبيل المثال يمكن ذكر (منظمة الأمم المتحدة بكافة تكويناتها ومنظمتها الفرعية) وذلك ابتداء من سنة 2010، إضافة إلى (الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومنظمة حلف شمال الأطلسي).³¹

³¹ - شلال زهير، مرجع سابق، ص: 55-58.

خلاصة

معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام تُحدد الإطار المحاسبي الذي يُستخدم في المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الهادفة للربح. تهدف هذه المعايير إلى توجيه ممارسات المحاسبة وتوحيد معالجة القضايا المالية والمحاسبية ويُعتبر تطبيق معايير المحاسبة الدولية لقطاع العام أمرًا بالغ الأهمية، نظرًا لحجم الأموال التي تُنفق في هذه المؤسسات، إذ تُسهم هذه المعايير في تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة، وتحمي المال العام من الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى ذلك، تُحسِّن هذه المعايير جودة التقارير المالية التي تُصدرها مؤسسات القطاع العام.

الفصل الثاني:

الدراسة التطبيقية والإصلاح
الميزانياتي

تمهيد

يعدّ مشروع الإصلاح الميزانياتي قفزةً نوعيةً نحو تطبيق أسس الاستحقاق في المحاسبة العمومية في الجزائر. قامت وزارة المالية من خلال المديرية العامة للمحاسبة العمومية، بتحديث وتطوير نظام المحاسبة العمومي ليصبح أداةً فعالةً لتحقيق الشفافية والاقتصاد في تسيير الموارد العمومية، وللكشف الكامل والدقيق عن نتائج النشاط الحكومي. يهدف المشروع أيضًا إلى تعزيز الرقابة ومتابعة جميع العمليات المالية للدولة. تم تقديم مشروع إصلاح نظام محاسبة الخزينة العمومية، حيث يهدف إلى وضع إطار محاسبي خاص بالعمليات المالية للدولة وتقديم نظام جديد يحقق إصلاحًا جذريًا في طريقة تقسيم الحسابات.

في هذا السياق، سنقوم في هذا الفصل بدراسة ميدانية لجميع مراحل الميزانية العامة لمديرية الشباب والرياضة في ولاية الوادي. سنحاول فهم التأثيرات التي نجمت عن اعتماد المحاسبة العمومية لمعايير المحاسبة العمومية للقطاع العام (IPSAS) في الميزانية العامة. هذه المعايير حديثة العهد في الجزائر وتؤثر في رقابة أداء الميزانية العامة، سواءً في مرحلة الإعداد أو التنفيذ أو الرقابة.

المبحث الأول: الإصلاح الميزانياتي

الإصلاح الميزانياتي في الجزائر يعتبر خطوة مهمة نحو تحقيق الرشادة والكفاءة في تسيير المال العام. تم تبني هذا الإصلاح من خلال القانون العضوي رقم 15-18 الذي يتعلق بقوانين المالية. هذا الإصلاح يهدف إلى تحديث وتحسين نظام الميزانية العامة، ويعتمد على تخصيص النفقات العامة لبرامج محددة تحقق أهدافاً محددة، وقياس مدى تحقيق هذه الأهداف باستخدام مؤشرات الأداء. وقد أدى هذا الإصلاح إلى الانتقال من التسيير القائم وفق الوسائل إلى نظام جديد يركز على النتائج. يتضمن الإصلاح أيضاً عرضاً جديداً للميزانية ووثائقها لتحقيق الشفافية. هذا المشروع لا يزال قيد التنفيذ، ويتطلب مرافقة تنفيذه وتوفير وسائل حديثة في مجال الإعلام والاتصال.

المطلب الأول: مبررات وآليات أهداف الإصلاح الميزانياتي

في هذا المطلب سنتناول النقاط التالية:

- مبررات الإصلاح الميزانياتي.
- آليات الإصلاح الميزانياتي.
- أهداف الإصلاح الميزانياتي.

الفرع الأول: مبررات الإصلاح الميزانياتي

وتتمثل في مايلي:

أولاً: عيوب النظام الحالي كدافع للانتقال من الميزانية التقليدية إلى الميزانية الحديثة: " لم يعد قانون سنة 1984 يتماشى اليوم مع الإصلاحات السياسية والتحويلات الاقتصادية والتطورات المستعجلة لا سيما في مجال التسيير العمومي، فكثيراً ما تعتمد السلطات المعنية إلى المساس بالمبادئ الأساسية التي تحكمه كمبدأ سنوية الميزانية عبر الإسراف في استعمال حسابات التخصيص الخاص، أو صندوق ضبط الموارد FRR، بالإضافة إلى وجود ميزانيتين للتسيير، مناقشة حسب الوزارات وميزانية للتجهيز مناقشة حسب القطاعات وهذا ما يعيق عملية تخصيص وحشد الموارد الضرورية لتنفيذهما، كما أن برمجة الميزانية تعد على أساس ميزانيات سنوات سابقة بإضافة نسب مئوية تراعي التقديرات المتعلقة بتطور المجاميع الاقتصادية الكلية والمالية العامة. كما أن غياب إطار متعدد السنوات والذي يسمح ببلوغ الأهداف المحددة مسبقاً على أساس حقيقي، عكس ما كان معمولاً به طوال فترة السنوات 1999-2016

أو فترة المخططات الخماسية والتي باءت بالفشل نتيجة استنزاف أموال الدولة".³²

³² - فتيحة بوغصاب، خيرة مجدوب، تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية - دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية، دفاثر البحوث العلمية، المجلد 10، العدد 01، 2022، ص: 776.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للإصلاح الميزانياتي

ثانيا: تقييم الأجهزة الدولية للنظام الميزانياتي: لقد سجل النظام الميزانياتي جملة من النقائص والتي كانت محل انتقاد من طرف الهيئات الدولية:³³

- تقييم البنك الدولي للنظام الميزانياتي: أظهر تقييم ممارسات التسيير الميزانياتي سنة 2007 أن أداء الجزائر يعتبر سيئا في كل مراحل الميزانية، حيث سجلت 05 من أصل 16 هذه العلامة صنفها ضمن المجموعة "س" وكانت هاته الدرجات المتحصل عليها أقل من تلك المتحصل عليها من طرف بلد ينتمي إلى البلدان الفقيرة والمدينة بشدة.
- نتائج مسح شراكة الموازنة الدولية: وفقا لتقرير مسح الميزانية المفتوحة EBO الذي تعده الشركة والذي يتناول تطبيق المبادئ العامة للحوكمة والمتمثلة في الشفافية، المشاركة والمساءلة، خلص إلى أن الجزائر غير ملتزمة بمبادئ الحوكمة، وهو ما سنفصل فيه لاحقا.

الفرع الثاني: آليات الإصلاح الميزانياتي

باشرت الحكومة الجزائرية في بداية سنة 2015 جملة من الإصلاحات المالية والميزانياتية في إطار

ترشيد النفقات العمومية كضرورة التطبيق الجاد لميزانية حديثة، وفيما يلي تفصيل هذه الآليات:³⁴

أولا: الإطار المتوسط للنفقات العمومية: يسمح بالقدرة على التنبؤ على المدى المتوسط لسياسة الميزانية للفترة، 2017-2019، يشجع المشاركة في تحقيق أهداف مستدامة، بالإضافة إلى تحسين المعلومة وتجسيد الشفافية في المالية العامة 2021 كما يضمن التناسق بين الموارد والنفقات، وقد أدخل هذا الإطار مصطلح "سقف الانفاق" حسب القطاعات ويرفق بثلاثة وثائق هي تشخيص، عرض جدول للعمليات المالية وتعليمية استعمال النموذج والحكومة حددت هدفين أساسيين في إطار تطبيقها لهذه التدابير وهما ترشيد وتسقيف النفقات لأقل من 700 مليار دج واعتماد الميزانية على أساس ارتفاع سنوي للحماية العادية بنسبة 11 في المائة.

- **مشروع تحديث أنظمة الميزانية:** في مطلع سنوات ألفين، شرعت وزارة المالية في إعداد مشروع عصرنة الأنظمة الميزانياتية، وفيما يلي سوف نتطرق إلى تفصيل المشروع:

- **انطلاق المشروع:** لقد تم توقيع اتفاقية مع البنك الدولي تحت حساب 7047 في 18 افريل، 2001 والمتعلقة بتمويل برنامج الإصلاح الميزانياتي، إلا أن تنفيذ هذه الاتفاقية عرف تأخرا دام 03 سنوات 383 وفي أكتوبر 2001 تم توقيع عقدين، الأول "إطار الميزانية متعددة السنوات" بمبلغ 1586 ألف أورو، والثاني "تحسين تقديم الميزانية" بمبلغ 435 ألف أورو، وفي افريل 2005 تم توقيع عقد لتجديد دورة النفقة العمومية مع مجمع النفع العام الفرنسي بمبلغ قدره 2,2 مليون أورو.

³³- نفس المرجع السابق، ص: 776.

³⁴- نفس المرجع السابق، ص: 777.

كما تعاقدت الجزائر مع مؤسسة CRC SOGEMA في مشروعين، الأول للفترة الممتدة خلال 2004-2007 تحت اسم تحديث نظام الميزانية بتمويل من البنك الدولي، أما المشروع الثاني فيشمل الفترة ما بين 2012-2008 بهدف تحسين إدارة الإنفاق العام وتحسين تقديم الخدمات للشعب من خلال الدعم المؤسسي وتدريب الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية في مجال الميزانية القائمة على أساس النتائج وكذلك من خلال العمل على تطبيق النظام الجديد وتأهيل القدرات لتحضير ميزانية 2012 على أساس البرامج 2021 CRC SOGEMA.

- **هيكلية المشروع:** يتكون هذا المشروع من قسمين، الأول خاص بإعادة المسار الذي يُوَطر النفقة العامة، من خلال دمج نفقات التسيير والتجهيز في ميزانية متوسطة المدى والابقاء على مبدأ سنوية الميزانية بالنسبة للبرامج وللا اعتمادات، مع التركيز على النتائج والأداء، أما القسم الثاني فهو خاص بإنشاء نظام معلوماتي متعلق بالنفقات العمومية، يسمح بتطوير قاعدة المعطيات ويسعى إلى تحفيز النقاش حول الاختيارات المتاحة للدولة يستوجب على كل وزارة أن تحدد أولوياتها بدقة. ومن بين مزايا هذا النظام شفافية المعلومات وجعل المسيرين يتحلّون بالمسؤولية من خلال مساءلتهم عن النتائج المحققة، بالإضافة إلى تعزيز القدرات التوقعية والتحليلية البعيدة عن العشوائية

الفرع الثالث: أهداف الإصلاح الميزانياتي

" تتطلب حوكمة الميزانية العامة تسييرا قائما على ترشيد الإنفاق العام، وذلك من خلال مقارنة البيانات المالية والمعطيات الميدانية وتقييم مدى مطابقتها للقوانين والتنظيم والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والأهداف الحكومية المخطط لها.

أولاً: الرقابة كآلية لمحاربة الفساد

إن الميزانية العامة للدولة أصبحت من أهم العوامل المؤثرة في توجيه الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر بمثابة تقديرات أو توقعات لنشاط السلطات التنفيذية في المجال المالي لما ستنفقه أو تحصل عليه مستقبلا، فهي ليست ترجمة عن حدث فعلي قائم ولكنها تقدير لما ينتظر إجراؤه من أحداث مستقبلية عن الإنفاق والجباية إن تم تنفيذها على أتم ما خطط له، وصادق عليه بموجب قوانين مالية، كل نفقة لغايتها وكل إيراد إلا وحصل، وعلى هذا تعددت أنواع الرقابة لضمان حسن التنفيذ والأداء والحفاظ على المال العام، لذا وجب التصدي لظاهرة الفساد المالي بكل أشكاله.³⁵

³⁵ - سرياح خالد، بن عتو بن علي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي (15-18 المبررات والأهداف)، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص: 81.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للإصلاح الميزانياتي

ثانيا: دور أجهزة الرقابة في مكافحة الفساد المالي

نصت المادة الأولى من القانون 06-01 على ما يأتي:³⁶

- دعم التدابير الرامية للوقاية من الفساد ومكافحته.
- تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في تسيير القطاعين العام والخاص.
- تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته، بما في ذلك استرداد الموجودات.

المطلب الثاني: محاور تحديث نظام الموازنة العامة في الجزائر

يعتمد مشروع تحديث نظام الموازنة العامة في الجزائر على مجموعة من الأركان الأساسية التي تهدف إلى إدارة المال العام بكفاءة وفعالية أكبر، من خلال تعديل القواعد والإجراءات المتعلقة بإعداد وتقديم الميزانية العامة للدولة وفقاً للقانون العضوي الجديد رقم 15-18.

الفرع لأول: المكون المتعلق بالميزانية: يركز هذا الجزء أساساً على إصلاح الإجراءات الميزانية لاسيما في مرحلتي الإعداد والتنفيذ وتتمثل إصلاحات هذا الجزء في:³⁷

أولاً: الميزانية المتعددة السنوات: أو ما يعرف بإطار الميزانية العامة للدولة على المدى المتوسط، وهو عبارة عن أعداد ميزانية البرامج مدتها من 3 سنوات الي 5 سنوات، توافق السنة الأولى الميزانية السنوية وباقي السنوات تنبؤية إرشادية كما يشمل تحديث لمدونة الميزانية ووضع إجراءات جديدة لإعداد الميزانية من خلال الاعتماد على البرامج ومؤشرات الاداء وإطار النفقات المتوسط المدى

- **الإطار الميزانياتي متوسط المدى:** قامت الجزائر لأول مرة بإدخال مفهوم إطار الميزانية على المدى المتوسط من خلال احكام المادة 50 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 التي تنص على أنه "يتم تأطير الميزانية على المدى المتوسط كل سنة في بداية اجراء إعداد قوانين المالية، يحدد للسنة القادمة وللسنتين التاليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة ان اقتضى الأمر"³⁸،

³⁶- المادة الأولى من القانون 06-01 مؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق 20 فبراير 2006م، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادر في 08 صفر 1427 هـ الموافق 08 مارس 2006م ص: 4.

³⁷- عشة فطيمة، مرجع سابق، ص: 230.

³⁸- المادة 50 من الامر 01_15 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 40 الصادرة في 23 جويلية لسنة 2015، ص: 16.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للإصلاح الميزانياتي

وذلك تمهيدا لإرساء البرمجة الميزانية المتعددة السنوات ولقد تم العمل بهذا المبدأ ابتداء من سنة 2017 من خلال إدراج تقديرات للإيرادات والنفقات يمتد حتى سنة 2019 حيث حدد التمويل التقديري للتكاليف النهائية للميزانية العامة للدولة للفترة الممتدة 2018-2019 مع امكانية تعديله فيإطار قانون المالية كل سنة، كما تم تكريس نفس المبدأ بالنسبة لقانون المالية لسنة 2018 حيث امتدت تقديرات الإيرادات والنفقات لسنة 2020.

وقد نصت المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 على: الإطار الميزانياتي المتوسط المدى هو أداة برمجة منزلة من سنة إلى أخرى، على مدى ثلاث سنوات للمجمعات الكبرى. ويتضمن هذا الإطار المتمثل في وثيقة تعكس وضعية السنة المعتبرة وكذا للسنتين المواليين، تقديرات الإيرادات والنفقات والرصيد الناتج عن ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة، عند الاقتضاء، وذلك وفقا لإطار الاقتصاد الكلي والوضعية المالية للخزينة.³⁹ ونصت المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 على: يهدف الإطار الميزانياتي المتوسط المدى إلى:⁴⁰

- تعزيز توازن الاقتصاد الكلي والانضباط الميزانياتي.

- تحسين تخصيص الموارد المحتملة حسب أولوية النفقات على أساس الخيارات الاستراتيجية للحكومة.

- تعزيز التقدير الميزانياتي.

- ترشيد النفقات العمومية.

- التغطية المالية الدائمة وتقييم الاحتمالات الميزانياتية.

ثانيا: ميزانية البرامج القائمة على النتائج: قدم كل من FMI و OCDE توصيات لتبني موازنة البرامج القائمة على النتائج باعتبارها ممارسة سليمة في مجال تسيير المالية العامة، من خلال ميثاق الممارسات السليمة لشفافية المالية العمومية والتي نشرها FMI وثيقة أفضل الممارسات المعنية بشفافية الميزانية الصادرة عن، OCDE وقد عملت الجزائر على تبني هذا النوع من الموازنة لتتوافق مع هذه الممارسات التي اوصت بها الهيئات الدولية. ميزانية البرامج القائمة على النتائج هي نموذج جديد لإعداد الميزانية على اساس البرامج من طرف الوزارات يتم فيه تخصيص الموارد حسب الأنشطة بناء على غلاف مالي محدد مسبقا وفقا لتوجهات والأولويات الرئيسية للوزارة والدولة، وتسمح لكل وزارة بالتخطيط للمبادرات التي تقع تحت مسؤوليتها وفق مؤشرات الأداء ويضم البرنامج مجموعة من الأنشطة التي تساهم في تحقيق الاهداف والتوجهات العامة للحكومة وذلك لتلبية احتياجات المرفق العام، فهي تهدف الى الربط بين الاعتمادات المدرجة في الميزانية وبين تحقيق الأهداف المخططة. هذا النوع من الميزانية المرتكز على البرمجة

³⁹ - المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2021 الذي يحدد كفاءات تصميم و إعداد الإطار

الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 71 الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر، 2020 ص: 03.

⁴⁰ - المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 20-335 المؤرخ في 22 نوفمبر 2021 الذي يحدد كفاءات تصميم وإعداد الإطار

الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 71 الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر، 2020 ص: 03.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للإصلاح الميزانياتي

والنتائج نص عليه القانون العضوي الجديد الجزائري من خلال المادة الثانية التي تنص على انه "يعد قانون المالية بالرجوع إلى برمجة الميزانية المتوسط المدى، حول ويساهم في تجسيد السياسات العمومية التي يكون تنفيذها مؤسسا علي مبدأ التسيير المتمحور النتائج انطلاقا من أهداف واضحة ومحددة وفقا لغايات المصلحة العامة والتي تكون موضوع تقييم 4. "في اطار مشروع عصرنة الميزانية العامة في الجزائر، يتطلب هذا النوع من الموازنة ان تقوم كل وزارة بتحديد اهداف مهمتها والبرامج الكفيلة بتحقيق هذه المهمة كما تقوم بتحديد البرامج الفرعية والأنشطة التي تساعد في تحقيق مهمتها، بالإضافة الى تحديد مركز مسؤولية كل برنامج و المسير المسؤول عنه، كما أن هذا النوع من الموازنة يتطلب من المسيرين المسؤولين عن البرامج تحديد الأهداف، النتائج المتوقعة، مؤشرات الاداء وتكلفة الموارد اللازمة للوصول الى تحقيق الأهداف، كما انهم ملزمون بتقديم تقارير حول النتائج المحققة ليتمكن البرلمان والجمهور من تقييم نجاعة البرامج في تحقيق الاهداف المرجوة منها".⁴¹

الفرع الثاني: ميزنة حسب البرامج وترتكز على النتائج

يهدف مشروع تحديث نظام الموازنة العامة في الجزائر إلى تجميع الاعتمادات المخصصة لكل وزارة وفقاً للبرامج، حيث تُعدُّ هذه البرامج وحدات مسؤولية، يشمل البرنامج مجموعة من النشاطات التي تتوافق مع أهداف وتوجيهات الحكومة والوزارة المعنية، ويُمكن من ربط هذه النشاطات وفقاً للنتائج المتوقعة.

- **الإطار المتعدد السنوات:** "يعبر عن التوجهات الكبرى للدولة، وكذا لتقدير الإي ادرات والنفقات على مدى سنتين مواليتين بالإضافة إلى السنة الحالية، بالنظر إلى سنتين سابقتين، غير أن اعداد الميزانية المالية يبقى سنويا.

- **إعادة تصنيف النفقات الميزانياتية:** تجمع أعباء ميزانية الدولة حسب التصنيفات الآتية بحسب لنشاط، الطبيعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها. تكون هذه التصنيفات مستقلة عن بعضها، وتشكل نظاما متكاملًا.

- **إعداد ميزانية وحيدة:** لقد تم إدماج ميزانيتي التسيير والتجهيز معا وادراج جميع نفقات وايرادات الدولة في وثيقة واحدة حتى تسهل عملية المراقبة وادخال مصطلح نفقات التحويل ما بين برامج وزارات أو مؤسسات عمومية مختلفة، ويتم الأمر بموجب مرسوم رئاسي أو مرسوم يتخذ بناء على أساس قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني"⁴².

- **إصلاح النظام المعلوماتي والإعلام الآلي:** يهدف هذا الجزء من الإصلاحات على تطوير نظام التسيير المعلوماتي الميزانياتي بما يسمح لكافة الأعوان المرتبطين بمسار الميزانية بتبادل المعطيات والحصول بصفة آنية

⁴¹ - عشة فطيمة، مرجع سابق، ص: 233.

⁴² - فتيحة بوغصاب، خيرة مجدوب، مرجع سابق، ص: 797.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للإصلاح الميزانياتي

على جداول الميزانية والنفقات على كل المستويات المركزية الجهوية والولائية، وهو ما يساهم في متابعة تنفيذ الميزانية خلال كل مراحلها وتسريع وتسهيل وتيرة معالجة عمليات النفقات.

الفرع الثالث: عوامل نجاح الإصلاح الميزانياتي في الجزائر

إن نجاح تطبيق مشاريع إصلاحات النظام الميزانياتي والتي كانت أولى خطوات ترسيمها إصدار القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية الذي يحكم مضمون الميزانيات العامة وإعدادها وكيفيات تقديمها ويحدد مبادئ وقواعد المالية العامة وحسابات الدولة والذي يسجل حيز التطبيق ابتداء من سنة 2023، يتطلب دعمها بمجموعة من الإصلاحات الأخرى المرتبطة بالأنظمة ذات العلاقة بالنظام الميزانياتي وكذا إدخال تحسينات بما يسهل من تطبيق مختلف مشاريع الإصلاح بما فيها الإصلاح الميزانياتي، والتي نلخصها فيما يلي:⁴³

- عصرنة النظام الإداري العمومي عن طريق إدخال استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحل محل الأساليب التقليدية المكرسة في مختلف الإدارات العمومية وهذا من أجل توفير الجهد والوقت بما يساعد في إنتاج معلومات آنية تساعد في اتخاذ القرارات اللازمة ومتابعة الانحرافات في الوقت المناسب، بالإضافة إلى تكييف الصلاحيات والمهام مع الإصلاحات الجديدة.

- تحيين القوانين والتشريعات التي تنظم الممارسات المالية للدولة لتتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى الأساليب الإدارية الحديثة وتتجنب التعارض مع الإصلاحات بما يضمن تلبية متطلبات التسيير العمومي الفعال للمال العام.

- تكوين وتدريب العنصر البشري الذي يعتبر أهم حلقة نجاح أو فشل أي إصلاح في أي نظام. - تقليص آجال تحضير مختلف مشاريع القوانين المتعلقة بالميزانية بالإضافة إلى احترام المدة اللازمة لإعداد قانون تسوية الميزانية للاعتماد عليه في بناء تقديرات الميزانيات المستقبلية.

⁴³- عبدوس إيمان، آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 41، العدد 01، 2021، ص: 357.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

سنتطرق في هذا المبحث إلى التالي:

- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

- الدراسة التطبيقية.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

يعتبر قطاع الشباب والرياضة من أبرز القطاعات في الجزائر، وذلك لخصوصية المجتمع الجزائري الذي يغلب عليه نسبة الشباب، حيث تسعى وزارة الشباب والرياضة إلى وضع الآليات الضرورية من أجل التكفل بالشباب من خلال فتح فضاءات للتعبير عن قدراتهم ومواهبهم، كما تعمل الوزارة في مجال الرياضة إلى تطوير الحركة الجموعية الرياضية.

الفرع الأول: وزارة الشباب والرياضة

تعتبر وزارة الشباب والرياضة مؤسسة حكومية، من أبرز مهامها التكفل بانشغالات وتطلعات الشباب، وكذا تطوير وترقية وتعميم ممارسة مختلف الأنشطة البدنية والرياضية طبقا للسياسة العامة للحكومة.

أولاً: لمحة عن وزارة الشباب والرياضة

تم إنشاء وزارة الشباب والرياضة بموجب المرسوم الحكومي رقم 1-62 سنة 1963، وتم ضم الجانب السياحي إلى الشباب والرياضة بعدما اتضحت أهميته وذلك بصدور المرسوم رقم 73-63 شهر مارس 1963، لكن في سبتمبر 1963 تم تكليف وزارة التوجيه الوطني بإدارة قطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء كتابة دولة للشبيبة ووضع تنظيم جديد للوزارة وكل ماله صلة بالشبيبة والرياضة، غير أنه في 1998 ونتيجة تطور النشاطات والظروف تطلب إعادة تنظيم جديد من حيث عدد الهياكل والمصالح وحتى تسميتها، تقترح وزارة الشباب والرياضة عناصر السياسة الوطنية في مجال الشباب والرياضة وتتولى تطبيقها وفقاً للقوانين والنصوص المعمول بها. (z.mjs.wwwd، 2017).

ثانياً: أهداف وزارة الشباب والرياضة

- ترقية وتطوير وتنظيم الحركة الجموعية للشباب، وترقية حركة الشباب وتربيتهم على المواطنة.
- تنظيم وتنسيق وتطوير ومراقبة المؤسسات ونشاطاتها وبرامجها التنشيطية الاجتماعية التربوية والترفيهية للشباب.
- إعداد البرامج الهادفة للإدماج الاجتماعي للشباب للوقاية من الآفات الاجتماعية في أوساطهم وللوقاية من تهميشهم.
- توجيه ومراقبة الحركة الجموعية الرياضية وهياكلها، وكذا مؤسسات النشاطات في مجال التربية البدنية والرياضية.
- ترقية وتعميم التربية البدنية والرياضة بالتنسيق مع القطاعات المعنية، خاصة في الأوساط التربوية والتكوينية

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

وفي أوساط إعادة التربية والوقاية.

- تحديد استراتيجية لتطوير والتكفل برياضة النخبة والمستوى العالي والفرق الوطنية، وتطوير آليات انتقاء المواهب الرياضية وتوجيهها وتكوينها.

- ترقية الرياضة للجميع والممارسة الرياضية النسوية.

- تحديد التدابير الهادفة لتطوير الأخلاق والروح الرياضية ولمكافحة العنف داخل المنشآت الرياضية؛

- اقتراح مخططات التنمية والسهل على الربط بين مجالي الإعداد والإنجاز للمشاريع كما تضع شبكة المنشآت والتجهيزات الرياضية والشبابية وتعمل على ضبطها وتصديقها.

الفرع الثاني: مديرية الشباب والرياضة

تعد مديرية الشباب والرياضة الولائية مؤسسة عمومية لامركزية ذات طابع إداري تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة. وجاء المرسوم التنفيذي رقم 06-345 المؤرخ في 5 رمضان 1425 الموافق 28 سبتمبر 2006 والذي يرمي إلى تحديد قواعد تنظيمها وسيرها إذ أبرز من خلاله الدور الهام الذي تتميز به والمتمثل في تطوير المؤسسات والهياكل والأجهزة والنشاطات التابعة لاختصاصها العاملة في ميادين الشباب والتربية البدنية والرياضية وتحثها وتنسقها وتقيمها وتراقبها.

أولاً: مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

هي هيئة تنفيذية تابعة لوزارة الشباب والرياضة، حيث يشرف عليها مدير تنفيذي، وتعمل بالتنسيق مع المؤسسات تحت الوصاية التابعة والشبيهة لنشاطاتها كديوان مؤسسات الشباب وديوان مركب متعدد الرياضات، وأنشأت مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 09/84 المؤرخ في 04/02/1984 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، وفتحت أبوابها سنة 01 جانفي 1985، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 90-234 المؤرخ في 28/07/1990 المعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 93-283 المؤرخ في 09 جمادى الثانية عام 1414 الموافق لـ 23 نوفمبر 1993 المتضمن تغيير تسمية مصالح ترقية الشبيبة في الولاية بعبارة مديرية الشباب والرياضة، وتبلغ مساحتها الكلية بـ: 0.5 هكتار بينما المساحة المستغلة منها تقدر بـ: 390 كم² تقريباً، وتفتخر مديرية الشباب والرياضة بموقع جغرافي متميز في وسط المدينة وتقع بحي 19 مارس، حيث يحدها شمالاً مديرية الري وجنوباً المركب الرياضي الجوارحي حي 19 مارس، ثم شرقاً أرشيف الولاية، وغرباً سكنات اجتماعية.

ويقدر عدد الموظفين في المديرية بـ: 416 موظف منهم

الموظفون الدائمون والمتمثلين في:

- الإداريين 165 موظف.

- والبيداغوجيين 146 موظف.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

- العمال المهنيون 42 موظف.

والموظفون المتعاقدون والمتمثلين في:

- المتعاقدون بالتوقيت الكامل 29 موظف.

- المتعاقدون بالتوقيت الجزئي 26 موظف.

موزعين عبر مؤسسات الشباب والرياضة منهم 55 بمقر المديرية موزعين على 04 مصالح.

ثانيا: مهام وتنظيم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

بعدما تطرقنا إلى تعريف وتطور مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، سوف نسلط الضوء على المهام الهيكل التنظيمي لهذه المديرية.

1- مهام مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

حسب المرسوم التنفيذي رقم 06-345، المؤرخ في 28 سبتمبر 2006، والذي يحدد قواعد تنظيم مديريات الشباب والرياضة للولاية وسيرها، فإن مهام مديرية الشباب والرياضة تتمثل في الآتي:

- تطوير البرامج الاجتماعية التربوية والترفيهية وحركة ومبادلات الشباب وفضاءاتهم للتعبير وتنشيطها ومتابعة تنفيذها.

- إعداد برامج الإعلام والاتصال والإصغاء للشباب وتطويرها وتنشيطها.

- ترقية الحركة الجهوية للشباب والرياضة وكذا هياكلها وتطويرها وتنظيمها.

- تنفيذ برامج ترقية وتصميم التربية البدنية والرياضية، لاسيما في الوسط التربوي والتكوين وإعادة التربية والوقاية بالاتصال مع المصالح والهيئات للولاية.

- تنظيم أعمال تكوين المستخدمين والتأطير الدائم للعاملين داخل هياكل الحركة الجمعوية وتجديد معارفهم وتحسين مستواهم وتأهيلهم في إطار التنظيم المعمول به.

- إعداد مخطط تطوير الرياضة للولاية بالتنسيق مع مجمل الهياكل والهيئات المعنية.

- السهر على تطبيق التنظيم المتعلق بسير المؤسسات وهيئات الشباب والرياضة الموجودة في الولاية واستغلالها وتسييرها.

- وضع أنظمة لتقييم ومراقبة الهياكل والهيئات والمؤسسات التابعة لاختصاصها والسهر على مراقبة مساعدات الدولة للحركة الجمعوية الرياضية والشبابية.

- ضمان متابعة برامج الاستثمار وإنجاز الهياكل الأساسية وكذا تقييمها وتصديقها وصيانتها وحفظها؛

- ضمان تسيير الموارد البشرية والمالية والمادية اللازمة لإنجاز مهامها وكذا المحافظة على الممتلكات والأرشيف.

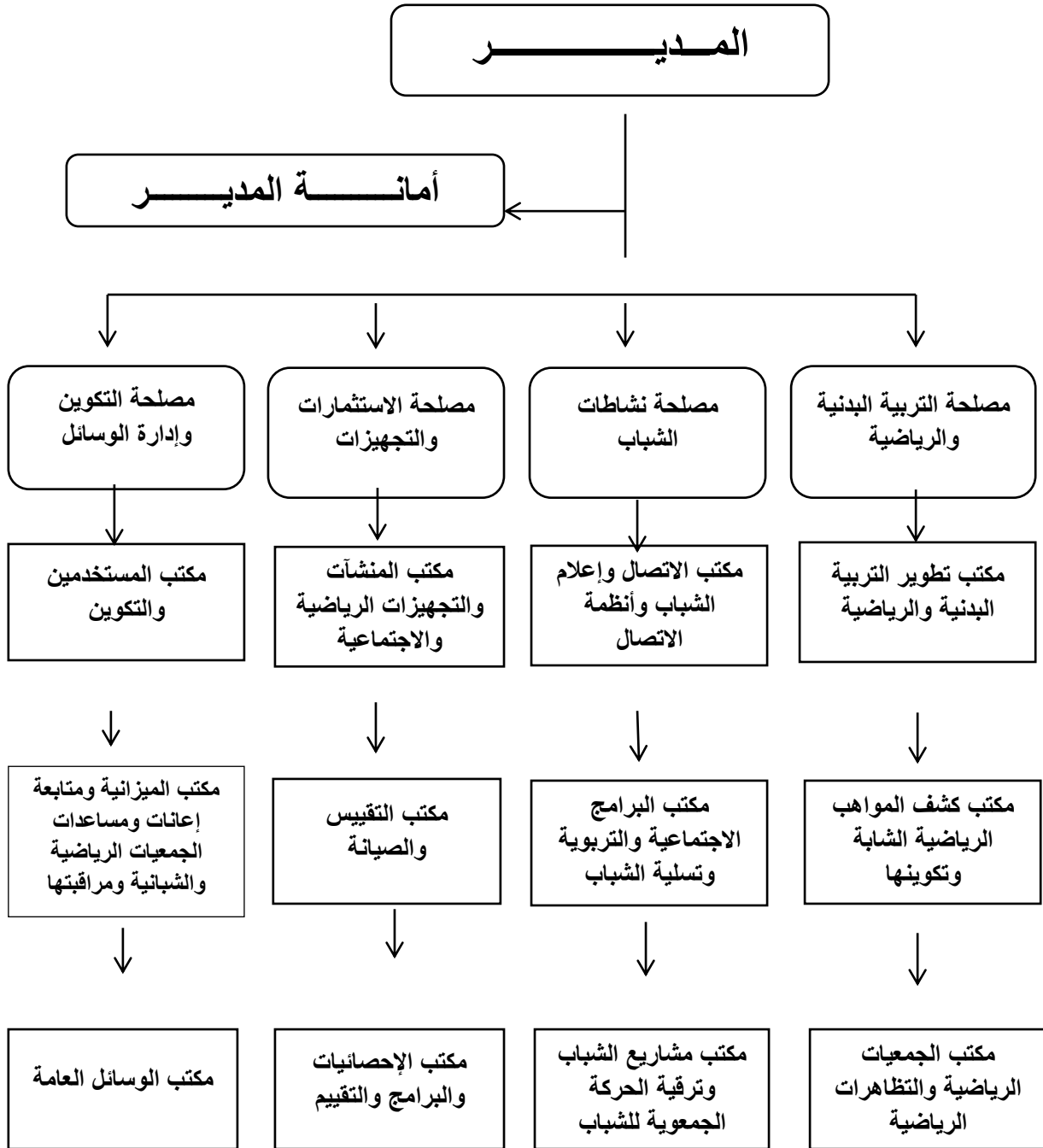
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

- تقييم النشاطات المبذولة بصفة دورية وإعداد الحصائل والبرامج المتعلقة بها وفقا للأشغال والكيفيات والأجال المقررة.

2- الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

سوف نقوم بعرض الهيكل التنظيمي لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي وشرح مكونات كل المصالح المتعلقة بالمديرية، والشكل التالي يوضح مصالحي ومكاتب مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي.

الشكل رقم (02): يوضح مصالح ومكاتب مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

حيث تضم مديرية الشباب والرياضة للولاية تحت سلطة المدير أربع مصالح ولكل مصلحة ثلاث مكاتب وهي كالاتي:

2-1 - مصلحة التربية البدنية والرياضية: وتتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب تطوير التربية البدنية والرياضية.

- مكتب كشف المواهب الرياضية الشابة وتكوينها.

- مكتب الجمعيات الرياضية والتظاهرات الرياضية.

2-2 - مصلحة نشاطات الشباب: وتتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب الاتصال وإعلام الشباب وأنظمة الاتصال.

- مكتب البرامج الاجتماعية والتربوية وتسليية الشباب.

- مكتب مشاريع الشباب وترقية الحركة الجمعوية للشباب.

2-3 - مصلحة الاستثمارات والتجهيزات: وتتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب المنشآت والتجهيزات الرياضية والاجتماعية والتربوية.

- مكتب التقييس والصيانة.

- مكتب الإحصائيات والبرامج والتقييم.

2-4 - مصلحة التكوين وإدارة الوسائل: وتتكون من ثلاثة مكاتب:

- مكتب المستخدمين والتكوين.

- مكتب الميزانية ومتابعة إعانات ومساعدات الجمعيات الرياضية والشبابية ومراقبتها: ويضم إضافة إلى رئيس

مكتب ستة (06) موظفين:

* رئيس مكتب: المصادقة على الوثائق الصادرة عن مكتب الميزانية.

* متصرف رئيسي (01): مكلف مراقبة وتدقيق الوثائق التي يستلمها المكتب من مصالح المؤسسة والمتعلقة بالموظفين

والوثائق التي ترسل إلى الرقابة الميزانياتية والخزينة العمومية.

* متصرف محلل (01): مكلف بتدقيق الحسابات المالية للمؤسسة. *

* متصرف إداري (03): مكلفين ب: (01) بالرقابة المالية، (01) بالخزينة العمومية، (01) بتنظيم الوثائق داخل

المكتب.

* مهندس دولة في الإعلام الآلي (01): مكلف أنظمة الإعلام الآلي.

- مكتب الوسائل العامة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

الفرع الثالث: المؤسسات تحت وصاية مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

وتضم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي تحت وصايتها المؤسسات التالية:

أولاً: ديوان مؤسسات الشباب

تعد دواوين مؤسسات الشباب مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وأنشأت بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 07-01 مؤرخ في 17 ذي الحجة عام 1427 الموافق 6 يناير سنة 2007، و المتضمن تحويل مراكز إعلام الشبيبة و تنشيطها إلى دواوين مؤسسات الشباب وهي تحت وصاية وزارة الشباب و الرياضة، و تتمثل المهام الموكلة لها في تنفيذ برامج الاعلام والاتصال والاصغاء والتنشيط الاجتماعي والتربوي والادماج في أوساط الشباب وكذا تسيير و صيانة مؤسسات الشباب التي تشكل ممتلكاتها و المتمثلة في مؤسسات الشبانية التالية:⁴⁴

- دور الشباب: تكلف دور الشباب باستقبال جمهور من الشباب في فضاءات نشاطات ملائمة لتعرض عليهم خلال أوقات فراغهم تنشيطا اجتماعيا تربويا وعلميا ومسليا.
- بيوت الشباب : تكلف بيوت الشباب بالعمل على تطوير وترقية حركية الشباب والسياحة التربوية للشباب.
- القاعات المتعددة الخدمات : تكلف بضمان نشاطات اجتماعية تربوية وعلمية ومسلية تجاه الشباب أثناء أوقات فراغهم في الوسط الريفي والحضري.
- مخيمات الشباب : تكلف مخيمات الشباب باستقبال الاطفال والمراهقين والشباب أثناء أوقات فراغهم وتنظيم لفائدتهم نشاطات تسلية تربوية وسياحية دائمة.
- المركبات الرياضية الجوارية : تكلف المركبات الرياضية الجوارية لاسيما بتقديم تنشيط جوارى لشباب الأحياء والمدن من خلال ممارسة النشاطات الرياضية والاجتماعية والثقافة.

ثانياً: ديوان المركبات المتعددة الرياضات

- وكلت لدواوين المركبات المتعددة الرياضات للولايات والتي هي تحت وصاية وزارة الشباب والرياضة مهمة المساهمة في ترقية وتطوير الممارسة البدنية والرياضية على مستوى الولاية.⁴⁵
- ووفق المرسوم التنفيذي رقم 05 - 492 المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1426 الموافق 22 ديسمبر سنة 2005، المتعلق بتعديل القانون الأساسي لدواوين المركبات المتعددة الرياضات فان هذه المركبات مكلفة أيضا:
- ضمان تسيير مجموع المنشآت الرياضية وهياكل الاستقبال المكونة لممتلكات الديوان وتسييرها وصيانتها.

⁴⁴ - <https://www.mjs.gov.dz> ، 2024/04/21 ، 17:12.

⁴⁵ ، <https://www.mjs.gov.dz> ، 2024/04/21 ، 17:20.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

- ضمان صيانة المنشآت وتجهيزات الديوان وانجاز كل أشغال البناء أو التهيئة أو التوسيع أو الدعم لترميم في هذا المجال أو التكليف بإنجازها.

- وضع وسائلها تحت التصرف قصد ضمان التحضير التنظيم المادي والتقني لما يأتي:

* المنافسات والتظاهرات الرياضية المحلية والوطنية والدولية التي تجري داخل المنشآت الرياضية للديوان.

* التدريبات والتربصات التحضيرية للرياضيين.

* تعليم التربية البدنية والرياضية والمستويات الأخرى للممارسات البدنية والرياضية.

* تكوين الرياضيين وكذا مستخدمي التأطير لتحسين مستواهم وتجديد معارفهم.

- استقبال الرياضيين من المنتخبات المحلية والجهوية والوطنية ووضع الوسائل الضرورية لتحضيرهم وتجمعهم تحت تصرفهم.

- المساهمة في تنمية الممارسات الرياضية المنتشرة ضمن مدارس الرياضة عن طريق وضع وسائل والهياكل تحت تصرفها.

- تنظيم كل التظاهرات والعروض الرياضية وترقيتها، لاسيما، الفنية والثقافية منها وضمان كل الخدمات الضرورية في مجال التسلية وراحة الجمهور.

وتتوفر الدواوين على المؤسسات الرياضية الآتية:

- ملاعب بمختلف الرياضات.

- قاعات بمختلف الرياضات.

- قاعات اختصاص.

- ملاعب رياضة لكرة القدم.

- مركبات رياضية جوارية.

- المسابح.

المطلب الثاني: الدراسة التطبيقية

سنحاول في هذا المطلب دراسة تسيير ميزانية الشباب والرياضة لولاية الوادي، الجانب المتعلق بنفقات التسيير، وأهم

المتغيرات في الإصلاح الميزانياتي الجديد، وسنتطرق إلى العناصر الآتية:

- الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط.

- تنفيذ الميزانية.

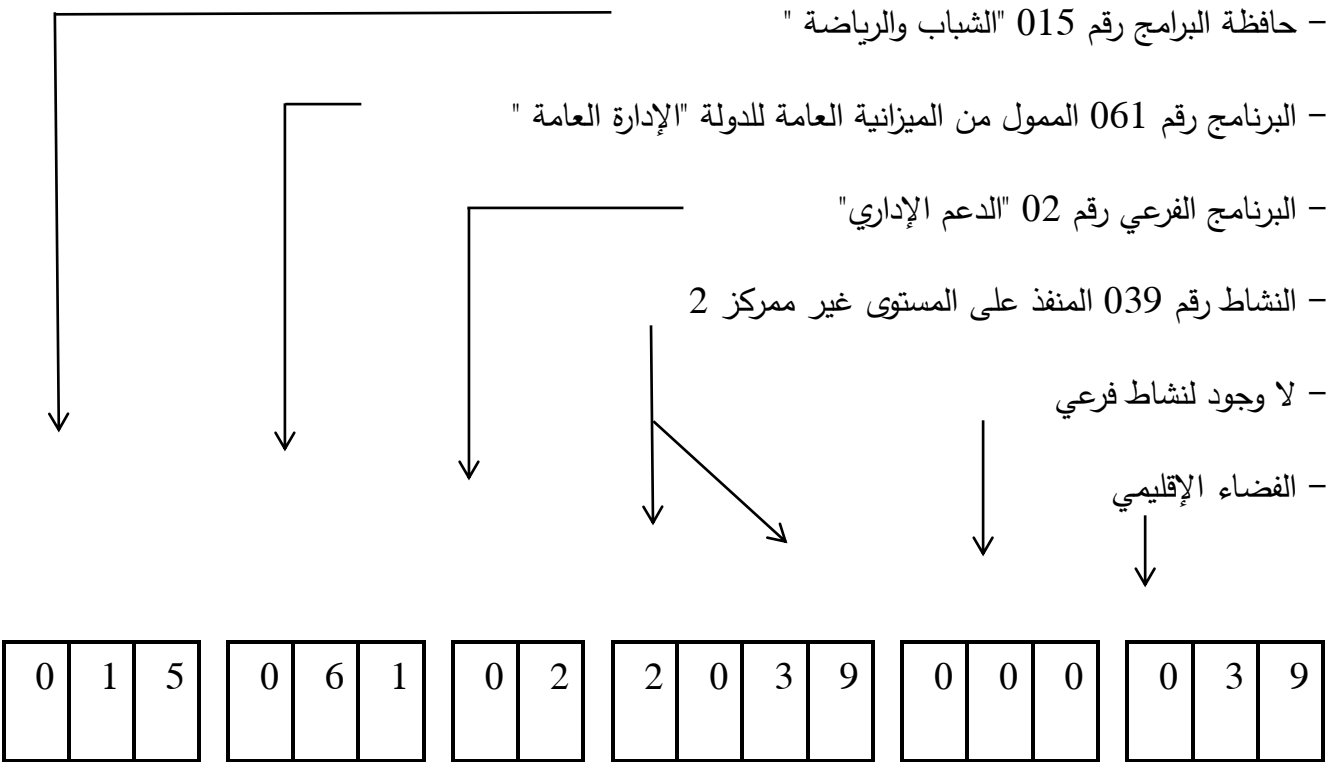
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

الفرع الأول: الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط

طبقا للمنشور رقم 9657 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022 الذي يحدد كفيات ترميز التصنيف حسب النشاط لأعباء ميزانية الدولة.

- بموجب هذا التصنيف، يلحق كل وزارة أو هيئة عمومية والتي تشكل جميع برامجها "حافضة برامج"؛
- إن الترميز المستعمل للمدونة حسب النشاط ذو طبيعة رقمية.
- يسمح الترميز الفريد أيضا بضمان تتبع الاعتمادات الميزانياتية في حالة ما إذا تم تحويل البرنامج إلى وزارة أو هيئة عمومية أخرى.
- يضم هذا الترميز في المجموع ثمانية عشرة (18) موضعا.
- وستتطرق لترميز محفظة الشباب والرياضة، النشاط دعم مديريةية الشباب والرياضة لولاية الوادي.

الشكل (03): يوضح الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القرار الوزاري رقم 124 المؤرخ في 15 أوت 2022 يحدد الأصناف الفرعية للنفقات

وكذا ترميز التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء ميزانية الدولة.

من خلال هذا الشكل يمكن قراءة الترميز بالشكل الآتي:

- الحافضة 015 وزارة الشباب والرياضة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

- البرنامج: 015 061 الإدارة العامة.

- البرنامج الفرعي: 015 061 02 الدعم الإداري.

- النشاط: 015 061 02 2039 000 039 دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي.

الجدول رقم 04: يبين الترميز المتعلق بالمدونة حسب النشاط لمديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي.

النشاط	البرنامج	البرنامج الفرعي
ترقية وتنشيط الشباب 2039 000 039	الشباب 015 059	ترقية التنشيط الاجتماعي التعليمي 015 059 01
		الشراكة ومؤسسات الشباب 015 059 02
		السياحة وتسليّة الشباب 015 059 03
ترقية الرياضة 2039 000 039	الرياضة 015 060	المواهب الشابة، رياضيو النخبة والمستوى العالي 015 060 01
		ترقية الرياضة للجميع في الأوساط التربوية والمتخصصة 015 060 02
		الحياة النقابية والمؤسسات الرياضية 015 060 03
دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي 2039 000 039	الإدارة العامة 015 061	الدعم الإداري 015 061 02

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

الفرع الثالث: تنفيذ الميزانية (نفقات التسيير)

تتكون دورة الميزانية من 03 مراحل هي كآآتي:

- التخطيط وإعداد الميزانية السنة (n-) و (n-2).

- تنفيذ الميزانية السنة (n).

- تقديم الحسابات السنة (n+1) والسنوات الموالية.

وتمثل تنفيذ الميزانية المرحلة الثانية في دورة الميزانية، وتمر بعدة مراحل:

1- قانون المالية.

2- مراسيم التوزيع للاعتمادات المالية.

3- وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل.

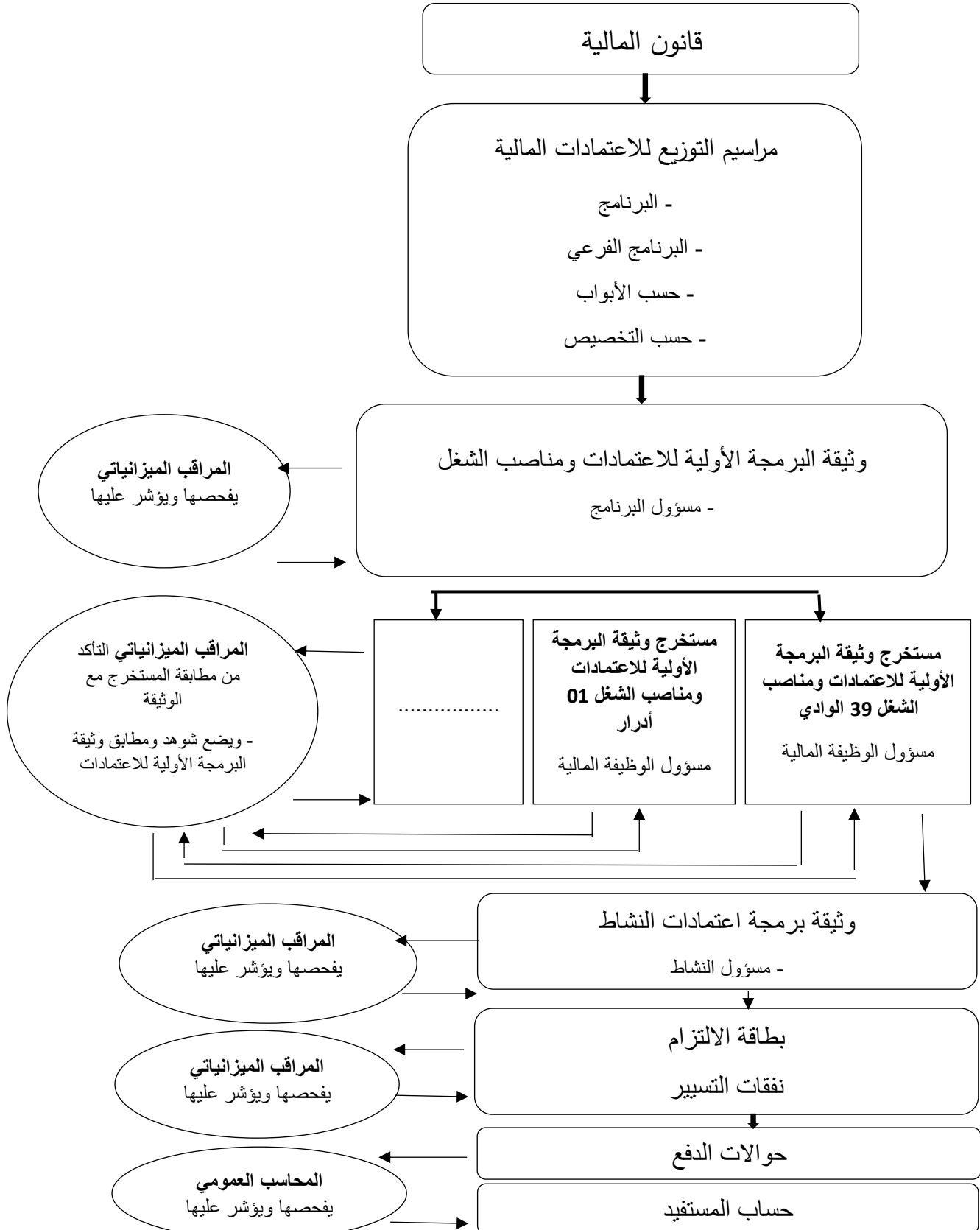
4- مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل.

5- وثيقة برمجة اعتمادات النشاط.

6- رخصة الالتزام.

7- حوالات الدفع.

الشكل 04: يوضح مراحل تنفيذ الميزانية (نفقات التسيير)



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على دورة الميزانية

أولاً: قانون المالية

" قانون المالية هو عبارة عن آلية تجسد من خلالها الحكومة برنامجها السنوي وتحدد الموارد التمويلية وتوزيع النفقات المرخص بها لتجسيد البرامج المسطرة من طرف الوزارات والهيئات العمومية.

هو مجموع الموارد المسخرة من طرف الدولة لتغطية النفقات المحددة خلال السنة المدنية المعنية، وذلك عبر البرامج المصادق عليها، أين ترتبط الأهداف المحددة بالنتائج الواجب بلوغها في تلك الفترة، حتى ولو امتد البرنامج لأكثر من سنة".⁴⁶

بعد مصادقة البرلمان بغرفتيه على مشروع قانون المالية يتم الإمضاء عليه من طرف رئيس الجمهورية.

قانون المالية يمضى من طرف رئيس الجمهورية قبل 31 ديسمبر من السنة السابقة ويدخل حيز التنفيذ ابتداء من 01 جانفي من السنة المدنية.

ثانياً: مراسيم التوزيع للاعتمادات المالية

" هو نص تنظيمي يأتي تطبيقاً لقانون المالية من أجل توزيع مفصل للاعتمادات المصوت عليها، ويتم هذا التوزيع حسب الوزارة أو الهيئة العمومية حسب البرنامج والبرنامج الفرعي وحسب الأبواب وحسب التخصيص بالنسبة للاعتمادات غير المخصصة".⁴⁷

" ونجدها في الجدول " ب "، وهو جدول متضمن في الجزء الرابع لمشروع قانون المالية للسنة، والذي يتعلق بالاعتمادات المفتوحة للسنة والموزعة حسب كل وزارة أو هيئة عمومية وحسب لبرامج وحسب التخصيص، ويبين رخص الالتزام واعتمادات الدفع".⁴⁸

⁴⁶ - عمر هميسي، دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المفتشية العامة، ماي 2022. ص: 06.

⁴⁷ - وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، معجم المصطلحات، يونيو 2021، ص: 23.

⁴⁸ - نفس المرجع السابق، ص: 12.

ثالثا: وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل

تعتبر خطة سنوية لتنفيذ النفقات في إطار الأهداف، حيث تتضمن تقديرات جميع الموارد، وتوزيع الاعتمادات حسب العنوان والبرنامج الفرعي ويجري بواسطتها تقسيم الاعتمادات بين النشاط، وترفق ببرمجة خاصة بمنصب الشغل المالية عندما ترصد للبرنامج اعتمادات بعنوان نفقات المستخدمين، ونفقات التسيير، إضافة إلى نفقات التجهيز ونفقات التحويلات.

مسؤول الوظيفة المالية يصادق على وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل، ويرسلها إلى المراقب الميزانياتي الذي بدوره يتفحصها ويؤشر عليها.

رابعا: مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل الملحق رقم (01)

يرسل مسؤول الوظيفة مستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل إلى المراقب الميزانياتي، والذي يتأكد من مطابقتها لوثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل ومن حمله لرقم وتاريخ التأشير، ويعيده بعد وضع علامة شوهة ومطابق مع وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل.

مسؤول الوظيفة المالية يرسل نسخة من هذا المستخرج إلى كل مسؤول نشاط وإلى المراقب الميزانياتي لمسؤول النشاط المعني، بحيث كل مؤسسة لديها مستخرج خاص بها.

خامسا: وثيقة برمجة اعتمادات النشاط الملحق رقم (02)

يرسل مسؤول النشاط وثيقة برمجة اعتمادات النشاط مصحوبة بمستخرج وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل، ومقرر تعيين مسؤول نشاط، إلى المراقب الميزانياتي، الذي يفحصها ويبيدي رأيه فيها.

وفي مديرية الشباب والرياضة اسم النشاط دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي وثيقة برمجة اعتمادات النشاط كانت تضم الآتي:

- جدول اعتماد نفقات المستخدمين.

- جدول الأنظمة التعويضية المطبقة.

- جدول مناصب الشغل المالية.

- جدول اعتمادات نفقات التسيير.

سادسا: بطاقة الالتزام الملحق رقم (03)

تمثل الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الالتزام بها، وتؤطر الالتزامات التي يسمح للدولة التعهد بها، وتتعلق رخصة الالتزام بالمبلغ الإجمالي للنفقة عند بدايتها، وعل مستوى المراقب الميزانياتي، تستهلك رخص الالتزام حين التأشير على الالتزام الذي كان محل فحص من قبله، بحيث تكتسي طابعا سنويا، ويعد الالتزام العمل القانوني الذي يتم من خلاله إنشاء أو إثبات واجبات على عاتق الدولة اتجاه الغير، تتولد عنه نفقات عمومية في حال اداء الخدمة محل الالتزام.⁴⁹ 50

1- رخصة الالتزام المفتوحة (الأخذ بالحساب)

تمثل الحد الأقصى للنفقات التي يمكن الالتزام بها، وتؤطر الالتزامات التي يسمح للدولة التعهد بها، وتتعلق رخصة الالتزام بالمبلغ الإجمالي للنفقة عند بدايتها، بحيث تكتسي طابعا سنويا. بالنسبة لعملية الأخذ بالحساب تخص كل صنف، وفي دراسة حالتنا ندرس نفقات التسيير وبالتحديد التموينات واللوازم (27000) والخاصة بمصاريف الكهرباء والغاز والماء (27800)، وكذا خدمات التمهين والتكوين (29000) والخاصة بخدمات أخرى للتمهين والتكوين (29400) مبينة في الجدول 02 الملحق رقم (02)، حيث يكون لدينا استمارتين لعملية الأخذ بالحساب:

نفقات تسيير المصالح	20000.
التنقلات والنقل والاتصالات	21000.
الاعلام والتوثيق	22000.
الخدمات المهنية	23000.
الايجار	24000.
الصيانة والاصلاح	25000.
خدمات أخرى	26000.
التموينات واللوازم	27000.

⁴⁹ - المادة 30، من القانون العضوي 18-15 المتعلق بميزانية المالية.

⁵⁰ - المنشور رقم: 9659 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022، قواعد استهلاك رخص الالتزام واعتمادات الدفع.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

أعباء أخرى للتسيير 28000.

خدمات التمهين والتكوين 29000.

تخصيصات تسيير للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى 2A000 يفحصها المراقب الميزانياتي ويدقق فيها، ثم يؤشر عليها ويرسلها إلى مسؤول النشاط، ومن ثم البدء في استهلاك رخص الالتزام.

2- رخصة الالتزام المستهلكة (تقييد النفقات)

ويعد الالتزام العمل القانوني الذي يتم من خلاله إنشاء أو إثبات واجبات على عاتق الدولة اتجاه الغير، تتولد عنه نفقات عمومية في حال أداء الخدمة محل الالتزام، بحيث تكون بنسختين ومرفقة بجدول إرسال والوثائق الثبوتية للنفقة المعنية، والتي ترسل للمراقب الميزانياتي لفحصها وموافقتها للوثائق المرفقة والتأشير عليها طبقاً للقوانين الجارية (قانون المحاسبة العمومية).

- الوثائق الثبوتية المرفقة المتعلقة بالتموينات واللوازم (27000) والخاصة بمصاريف الكهرباء والغاز والماء (27800) فاتورة الكهرباء الأصلية.

- الوثائق الثبوتية المرفقة المتعلقة بخدمات التمهين والتكوين (29000) والخاصة بخدمات أخرى للتمهين والتكوين (29400) متمثلة في الاتفاقية المبرمة بين مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي والمؤسسة المنظمة للمسابقات والامتحانات المهنية، وسند طلب يتضمن معلومات المصلحة المتعاقدة ممثلة في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي، معلومات بالمتعامل الاقتصادي، وخصوصيات الطلب، وكذا بيانات الطلب حسب الشروط المحددة ومبلغ العملية.

وبعد فحص رخص الالتزام المستهلكة، والتدقيق في تطابق مبلغ العملية مع الفاتورة المرفقة، يقوم المراقب الميزانياتي بالتأشير على رخص الالتزام المستهلكة وإعادتها إلى مسؤول النشاط.

سابعاً: حوالة الدفع T2: نفقات التسيير الملحق رقم (04)

تعتبر الأمر بصرف الالتزامات الناشئة في إطار رخص الالتزام، وهو الإجراء الذي يتم بموجبه إبراء الدين العمومي، وترسل إلى أمين خزينة الولاية. وفي دراستنا سوف نتطرق إلى التموينات واللوازم (27000) والخاصة بمصاريف الكهرباء والغاز والماء (27800)، وكذا خدمات التمهين والتكوين (29000) والخاصة بخدمات أخرى للتمهين والتكوين (29400) نسخ وتكون مرفقة بالوثائق التالية:

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي والإصلاح الميزانياتي

- جدول إرسال حوالات الدفع.
- بطاقة الالتزام الأصلية المؤشرة من طرف المراقب الميزانياتي.
- حوالة الدفع.
- إشعار بالتحويل.

أولاً: حوالة الدفع

بحيث تحوز حوالة الدفع على المعلومات التالية:

- رمز الأمر بالصرف، السنة المالية، رقم الحوالة، تاريخ الحوالة سلك مناصب الشغل، موضوع النفقة، وطريقة الدفع.

إطار خاص بالتصنيف حسب النشاط ويتضمن:

- محفظة البرنامج.
- البرنامج.
- النشاط.
- البرنامج الفرعي.
- النشاط الفرعي.

إطار خاص بالقيود الميزانياتي ويتضمن:

- رقم بطاقة الالتزام.
- البرنامج الفرعي.
- التقييد الميزانياتي.
- المبلغ الخام.
- الاقتطاعات.
- تحديد المستفيد، رقم حساب المستفيد، مرجع وثيقة الدفع.
- المبلغ الإجمالي للدفع.
- ملاحظات.

إطار مخصص للمحاسب العمومي

ويمثل المبلغ الإجمالي الصافي للدفع

ويقوم المحاسب العمومي بالتدقيق في المعلومات والحسابات، ومن ثم يؤشر عليها، ويتم الأمر بصرف النفقة إلى حساب المستفيد.

ثانيا: إشعار بالتحويل. الملحق رقم (05)

بحيث يحوز إشعار بالتحويل على المعلومات التالية:

- رمز الأمر بالصرف، 39/109

- السنة المالية، 2024

- رقم الحوالة: الرقم التسلسلي للحوالة لدى المؤسسة

- تاريخ الحوالة: تاريخ إيداع الحوالة

- طريقة الدفع: أي دفع المبلغ عن طريق حساب جاري أو حساب بنكي

إطار خاص بالتصنيف حسب النشاط ويتضمن:

- محفظة البرنامج: وزارة الشباب والرياضة
- البرنامج: الإدارة العامة أو الرياضة أو الشباب
- النشاط: ترقية وتنشيط الشباب أو ترقية الرياضة أو دعم مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي.
- البرنامج الفرعي.
- النشاط الفرعي.

إطار خاص بالقيود الميزانياتي ويتضمن:

- تحديد المستفيد.
- رقم حساب الدائن.
- البرنامج الفرعي.
- المبلغ.
- اقتطاع المحاسب العمومي.
- المبلغ الصافي للدفع.
- ملاحظات.

خلاصة

يعد مشروع إصلاح نظام المحاسبة العمومية في الجزائر مشروعًا طموحًا. يهدف هذا المشروع إلى تحديث وتطوير نظام المحاسبة العمومية، وتحقيق النتائج المرجوة في مجال تنفيذ الإنفاق العمومي من حيث الشفافية والكفاءة، تمثل الدراسة التطبيقية في هذا الفصل عرضًا للنصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإصلاح الميزانياتي، والتي تم تطبيقها على ميزانية مديرية الشباب والرياضة في ولاية الوادي، أظهر مشروع تحديث النظام الميزانياتي نجاحًا كبيرًا في تحويل نظام المحاسبة العمومية إلى نظام يركز على موازنة البرامج وقياس الأداء، يُعدّ إصلاح نظام المحاسبة العمومية تحولًا جادًا نحو ترشيد الإنفاق العام.

الخاتمة العامة

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع النظام الميزانياتي في الجزائر في ظل توجهها نحو تطبيق معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) من خلال استعراض الدراسات السابقة، تم التأكيد على أهمية تبني معايير IPSAS في القطاع العام لتحسين الشفافية والمساءلة وإعداد التقارير المالية. تناولت الدراسة الفوائد والتحديات المرتبطة بتطبيق هذه المعايير في الجزائر، مشيرةً إلى الحاجة إلى إصلاحات قانونية وتنظيمية وهيكلية لتعزيز النظام المحاسبي العام، وخلصت الدراسة إلى أن تبني معايير IPSAS يمكن أن يسهم في تحسين جودة المعلومات المالية وتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاع العام.

من خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها في مديرية الشباب والرياضة بولاية الوادي، تبين أن الإصلاح الميزانياتي المطبق حديثاً في الجزائر استجاب بنسبة عالية لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية، وعلى الرغم من ذلك، تمت مصادفة بعض المشاكل التقنية التي يمكن تجاوزها من خلال تحديث الأساليب واستخدام الوسائل الحديثة في مجال الإعلام والاتصال لتأهيل العنصر البشري الحالي.

1- نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى التحديات الاقتصادية، الإدارية، البشرية، التقنية والسياسية في تبني IPSAS: أظهرت النتائج أن الجزائر تواجه مجموعة متنوعة من التحديات في تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، تشمل هذه التحديات القدرات الإدارية المحدودة، نقص الكفاءات البشرية المدربة، القيود التقنية المتعلقة بالبنية التحتية التكنولوجية، والتحديات السياسية المرتبطة بالسياسات والإجراءات الحكومية.

الفرضية الثانية تحسين الشفافية والمساءلة: أوضحت الدراسة أن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام سيؤدي إلى تحسين الشفافية والمساءلة في القطاع العام الجزائري، تم التوصل إلى أن هذه المعايير تساعد في تقديم معلومات مالية أكثر دقة وموثوقة، مما يعزز الثقة بين المواطنين والحكومة.

الفرضية الثالثة أثر تطبيق الإصلاح الميزانياتي في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي: كشفت النتائج أن تطبيق الإصلاح الميزانياتي في مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي أدى إلى توفير مزيد من الضمانات وترشيد إنفاق المال العام، حيث ساعدت هذه الإصلاحات في تعزيز الكفاءة المالية واستخدام الموارد بشكل أفضل مما كان عليه في السابق.

2- نتائج الدراسة

أظهرت الدراسة أن تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام (IPSAS) في الجزائر يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين جودة المعلومات المالية، وزيادة الشفافية، والمساءلة. كما أكدت الدراسة على وجود تحديات متعددة تعيق عملية التبني، إلا أن فوائد التطبيق تفوق هذه التحديات إذا تم التعامل معها بشكل فعال.

3- التوصيات

- توفير التدريب المستمر: يجب على الحكومة الجزائرية توفير برامج تدريبية مستمرة للموظفين في القطاع العام لتعزيز مهاراتهم ومعرفتهم بمعايير IPSAS.
- تحسين البنية التحتية التقنية: من الضروري تطوير البنية التحتية التقنية لدعم عملية تطبيق المعايير الدولية.
- التعاون الدولي: ينبغي على الجزائر التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأخرى التي تبنت IPSAS للاستفادة من خبراتها.

4- الإقتراحات

- تشكيل فريق عمل متخصص: يفضل تشكيل فرق عمل متخصصة في كل وزارة وإدارة حكومية لتسهيل عملية الانتقال إلى IPSAS.
- زيادة الوعي: تنظيم حملات توعية للمسؤولين وأصحاب المصلحة حول أهمية وفوائد تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام.
- تحفيز الموظفين: تقديم حوافز للموظفين الذين يساهمون بفعالية في تطبيق المعايير الدولية.

5- آفاق الدراسة

تفتح هذه الدراسة آفاقاً لمزيد من البحث حول طرق تحسين وتطوير النظام المالي في الجزائر، وكيفية التغلب على التحديات المتعلقة بتبني معايير IPSAS كما تدعو إلى دراسة تأثير تطبيق هذه المعايير على مختلف القطاعات الحكومية الأخرى، وتقييم مدى تأثيرها على الأداء المالي والإداري بشكل عام.

المراجع

أولاً: قائمة المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أكرم إبراهيم حماد، المحاسبة الحكومية وتطبيقاتها، أمواج للطباعة والنشر، 2012.
2. بشير عبد العظيم البناء، الأسس العلمية والعملية في المحاسبة الحكومية، شركة كتاب للنشر، 2012.
3. خالد شحادة الخطيب، محمد خالد المهياي، المحاسبة الحكومية، دار وائل للنشر، 2008.
4. سعد بن محمد الهويل، المحاسبة الحكومية في المملكة العربية السعودية، معهد الإدارة العامة، 1441هـ، الموافق ل 2020م.
5. فؤاد سليمان الفسفوس، المحاسبة الحكومية، دار كنوز المعرفة، عمان، 2009.

II. الرسائل الجامعية

1. شلال هير، أفاق إصلاح نظام المحاسبة العمومية الجزائري الخاص بتنفيذ العمليات المالية للدولة، أطروحة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، 2013-2014.
2. عبدوس إيمان، دور تبني المعايير المحاسبية الدولية في القطاع العام في تطوير نظام المحاسبة العمومية في الجزائر وأثره على جودة الإبلاغ المالي الحكومي، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في شعبة علوم التسيير تخصص: تدقيق ومراقبة التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.
3. عيشة فطيمة، محاولة تقييم نظام المحاسبة العمومية في الجزائر على ضوء الممارسات الدولية السليمة، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2021-2022.

III. النصوص التشريعية والتنظيمية

1. المادة 09 من المرسوم التنفيذي رقم، 92-414، المتعلق بالرقابة السابقة للنفقات التي يلتزم بها، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992.
2. المادة 50 من الامر 15-01 الذي يتضمن قانون المالية التكميلي، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 40 الصادرة في 23 جويلية لسنة 2015.
3. المادة 30، من القانون العضوي 18-15 المتعلق بميزانية المالية.
4. المادة الأولى من قانون 90-21 المؤرخ في 24 محرم 1411 الموافق ل 15 غشت 1990، المتعلق

- بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 35.
4. المادة الأولى من القانون 01-06 مؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق 20 فبراير 2006م، يتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 14، الصادر في 08 صفر 1427 هـ الموافق 08 مارس 2006م.
5. المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 335-20 المؤرخ في 22 نوفمبر 2021 الذي يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 71 الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر، 2020.
6. المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 335-20 المؤرخ في 22 نوفمبر 2021 الذي يحدد كيفيات تصميم وإعداد الإطار الميزانياتي المتوسط المدى، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 71 الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر، 2020.
7. المنشور رقم: 9659 المؤرخ في 15 ديسمبر 2022، قواعد استهلاك رخص الالتزام واعتمادات الدفع.
8. وزارة المالية، المديرية العامة للميزانية، معجم المصطلحات، يونيو 2021.
- IV. المجالات والمقالات**
1. بهلول نور الدين، زغاندية أسماء، دور المراقب المالي في ترشيد لنفقات العمومية على مستوى بلدات الجزائر، دراسة حالة الرقابة المالية لدى بلدية سوق اهراس، الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 07، المجلد 01، 2022.
2. حاجي فائزة، طويلب محمد، المراقب المالي (واقع، تحديات، آفاق) - دراسة حالة مصلحة الرقابة المالية لولاية الجزائر، مجلة التنمية والاستشراف والبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2021.
3. خلف الله بن يوسف، معاش قويدر، متطلبات تطبيق المحاسبة العمومية في الجزائر وفق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 2، المجلد 30.
4. سرباح خالد، بن عتو بن علي، الإصلاح الميزانياتي في الجزائر على ضوء القانون العضوي (15-18 المبررات والأهداف)، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 10، العدد 02، 2023.
5. سكوتي خالد، دور المحاسب العمومي في مراقبة الميزانية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 03، 2020.
6. ضريفي نوال، ضريفي الصادق، دور تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة في القطاع العام في عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر، مجلة لاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 10.

7. طويلب محمد، آفاق تطبيق المعايير المحاسبية للقطاع العام في الجزائر-الأثار والتحديات، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد05، العدد02، 2022.
8. عبد المطلب بيسار، دور أعوان المحاسبة العمومية في فعالية تنفيذ ميزانية الجماعات المحلية دراسة تحليلية لتنفيذ ميزانية البلدية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، مجلد12، العدد01، 2021.
9. عبدوس إيمان، اتجاهات عصرنة نظام المحاسبة العمومية في الجزائر لمتوافق ومعايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS)، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، إسطنبول/ تركيا، المجلد05، العدد30، 2018.
10. عبدوس إيمان، آليات حوكمة الميزانية العامة واتجاهات تطبيقها وفق الإصلاح الميزانياتي في الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد41، العدد01، 2021.
11. عمر هميسي، دليل مرجعي للإصلاح الميزانياتي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، المفتشية العامة، ماي 2022.
12. فتيحة بوغصاب، خيرة مجدوب، تفعيل نظام الإصلاح الميزانياتي الجديد في الجزائر عن طريق المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات العمومية - دراسة تحليلية لدور مختلف الأجهزة في ظل إصلاحات الميزانية، دفاثر البحوث العلمية، المجلد10، العدد01، 2022.
13. كحول كمال، بوهنة علي، تحليل وتسيير عمليات نفقات التجهيز والإستثمار العمومي وأثرها على ميزان المدفوعات في الجزائر(1986-2018) باستعمال اختبار جوهانتسن، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد02، 2021.
14. المدفوعات في الجزائر(1986-2018) باستعمال اختبار جوهانتسن، مجلة إقتصاد المال والأعمال، المجلد06، العدد02، 2021.

V. المواقع الإلكترونية

<https://www.mjs.gov.dz> - 21/04/2024

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Isabel Brusca, Juan Carlos Martinez «**Adopting international public sector accounting standards a challenge for modernizing sector accounting**» international review of administrative sciences, VOL.82, NO.4,2016, pp724–744.
- 2- international - Johan Christiaens and other, “**The effect of IPSAS on reforming government financia reporting: AN comparison**” international review of administrative sciences 1 VOL.81, NO.1,2015, pp158-177.
- 3- Roberto Jannelli, Cristina Tesone,**The Accounting Harmonization Process: Italian Public Principles and Accounting Standards. Is It a Cultural Choice?*** Open Journal of Accounting Vol. 2 No. 4,2013, pp 115-121

الملاحق

الملحق رقم (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة/ المؤسسة العمومية

مرجع تأشيرة وثيقة البرمجة الأولية للاعتمادات ومناصب الشغل

رقم:

تاريخ:

الرقم الترتيبي/2024

تاريخ:

تبليغ

مستخرج وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل المالية

لسنة 2024

السنة المالية 2024

برنامج رمز البرنامج

مسؤول البرنامج

نشاط رمز النشاط

مسؤول النشاط

مسؤول الوظيفة المالية

جزء مخصص للمراقب الميزانياتي لوضع العبارة
اللازمة

1. الاعتمادات المتوفرة:
الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية و
الموزعة حسب مرسوم التوزيع

المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز	البرامج الفرعية
إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (1) الاعتمادات المفتوحة حسب قانون المالية موزعة من البرامج إلى النشاط

المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز	الحاق الاعتمادات المنتظرة والتي أصبحت متوفرة للنشاط
إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع (2) الاعتمادات المنتظرة التي أصبح متوفرة للنشاط
المجموع		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1		الرمز	مجموع الاعتمادات المتوفرة (الاعتمادات المفتوحة+الاعتمادات التي أصبحت متوفرة)
إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ	إد	رإ		
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	البرنامج الفرعي
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	مجموع الاعتمادات المتوفرة للنشاط (1) (2)+

مسؤول الوظيفة المالي

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الشباب والرياضة

مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

رأي المراقب الميزانياتي

تاريخ إعداد الوثيقة/التعديل:.....

وثيقة برمجة اعتمادات النشاط

السنة المالية 2024

- مرسوم تنفيذي رقم 20-404 المؤرخ في 14 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 29 ديسمبر سنة 2020، يحدد كيفية تسيير وتفويض الاعتمادات المالية.
- منشور رقم 8162 المؤرخ في 2 نوفمبر 2022 المتعلق بالبرمجة الميزانية.
- وثيقة البرمجة الاولية للاعتمادات ومناصب الشغل المالية لسنة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة الشباب والرياضة

مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

وثيقة برمجة اعتمادات النشاط السنة المالية 2024

3	الجزء الاول: اعتمادات الميزانية العامة للدولة	الفهرس:
3	1. اعتمادات النشاط	
4	1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين	
4	1.1.1. اعتمادات نفقات المستخدمين	
6	2.1.1. مناصب الشغل المالية والانظمة التعويضية المطبقة	
6	أ. مناصب الشغل المالية	
9	ب. الأنظمة التعويضية المطبقة	
11	2.1. اعتمادات نفقات التسيير	

جدول رقم 01

جدول رقم 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الشباب والرياضة

مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي

الجزء الاول:

اعتمادات الميزانية العامة للدولة

1. اعتمادات النشاط دعم مديريةية الشباب والرياضة لولاية الوادي 039 000 2039 02 061 015

المجموع الكلي		الباب 4		الباب 3		الباب 2		الباب 1				السنة المالية 2024
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ	015 061	الرمز	البرنامج : الإدارة العامة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	015 061 02	الرمز	البرنامج الفرعي : الدعم الإداري

جدول رقم 03

مجموع الاعتمادات المتوفرة (أ+ب)		الاعتمادات التي أصبحت متوفرة (ب)		الاعتمادات المفتوحة (أ)		الباب 2 - نفقات تسيير المصالح	الرمز
إد	رأ	إد	رأ	إد	رأ		
0	0	0	0	0	0	النفقات والنقل والاتصالات	21000
0	0	0	0	0	0	المهمات، النفقات والمصاريف ذات الصلة	21100
0	0	0	0	0	0	النقل بالبريد والاعفاء البريدي والرسائل	21200
0	0	0	0	0	0	مصاريف الاستقبال والاحتفالات	21300
0	0	0	0	0	0	مصاريف المؤتمرات والندوات والمتقيات والتظاهرات	21400
0	0	0	0	0	0	التوعية والتعميم	21500
0	0	0	0	0	0	الإعلام والتوثيق	22000
0	0	0	0	0	0	الإشهار والإعلام والتوثيق	22100
0	0	0	0	0	0	التحرير والترجمة	22200
0	0	0	0	0	0	مصاريف إعداد المطبوعات ومختلف الوثائق	22300
0	0	0	0	0	0	الخدمات المهنية	23000
0	0	0	0	0	0	الأتعاب	23100
0	0	0	0	0	0	الخدمات التقنية للدراسات والخبرة والبحث	23200
0	0	0	0	0	0	الخدمات المهنية في الاتصالات	23300
0	0	0	0	0	0	المصاريف القضائية	23400
0	0	0	0	0	0	الإيجار	24000
0	0	0	0	0	0	إيجار العقارات	24100
0	0	0	0	0	0	إيجار المقولات	24200
0	0	0	0	0	0	تكاليف الإيجار الأخرى	24300
0	0	0	0	0	0	الصيانة والإصلاح	25000
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصليح الحظائر	25100
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصليح حظائر السيارات	25110
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصليح حظائر النقل الجوي	25120
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصليح حظائر النقل البحري	25130
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصليح حظائر النقل بالسكك الحديدية	25140
0	0	0	0	0	0	صيانة وتصليح الآلات والمعدات والتجهيزات	25200
0	0	0	0	0	0	صيانة المباني والمنشآت القاعدية	25300
0	0	0	0	0	0	صيانة المباني	25310
0	0	0	0	0	0	صيانة المنشآت القاعدية	25320
0	0	0	0	0	0	صيانة المساحات الخضراء	25400
0	0	0	0	0	0	الحراسة والأمن	25500
0	0	0	0	0	0	نفقات أخرى للصيانة والتصليح	25600
0	0	0	0	0	0	خدمات أخرى	26000
0	0	0	0	0	0	التموينيات واللوازم	27000
0	0	0	0	0	0	التغذية	27100
0	0	0	0	0	0	المواد الصيدلانية والطبية وشبه الصيدلانية	27200
0	0	0	0	0	0	المعدات والتجهيزات الصغيرة ومستهلكات الإعلام الآلي	27300
0	0	0	0	0	0	الوراقة واللوازم المكتبية	27400
0	0	0	0	0	0	الملابس والأحذية	27500
0	0	0	0	0	0	الوقود وزيت التشحيم والمنتجات القابلة للاشتعال	27600
0	0	0	0	0	0	مصاريف الاتصالات	27700
0	0	0	0	0	0	مصاريف الكهرباء والغاز والماء	27800
0	0	0	0	0	0	تموينيات وتجهيزات أخرى	27900
0	0	0	0	0	0	أعباء أخرى للتسيير	28000
0	0	0	0	0	0	المصاريف البنكية والمصاريف المماثلة	28100
0	0	0	0	0	0	العقوبات	28200
0	0	0	0	0	0	مصاريف التأمين	28300
0	0	0	0	0	0	التعويض عن الأضرار المادية أو الجسدية	28400
0	0	0	0	0	0	الضرائب والرسوم والمفوضيات الأخرى المماثلة	28500
0	0	0	0	0	0	رسوم الامتياز وبراءات الاختراع والتراخيص والعلامات والبرمجيات والعمليات	28600
0	0	0	0	0	0	المصاريف المتعلقة بالمسابقات والجوائز	28700
0	0	0	0	0	0	تعويضات أعضاء اللجان ولجان التحكم	28800
0	0	0	0	0	0	اشتراكات، مساهمات ومصاريف الاضرار في الهيئات	28900
0	0	0	0	0	0	خدمات التمهين والتكوين	29000
0	0	0	0	0	0	التكوين وتحسين المستوى داخل الوطن	29100
0	0	0	0	0	0	التكوين بالخارج	29200
0	0	0	0	0	0	التمهين	29300
0	0	0	0	0	0	خدمات أخرى للتمهين والتكوين	29400
0	0	0	0	0	0	مجموع الاعتمادات	
0	0	0	0	0	0	مراقبة التفاسيق	

الملحق رقم (03)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة:

الهيئة الإدارية:

رمز الامر بالصرف:

لتاريخ:

رقم بطاقة الالتزام

رمز البرنامج:

رمز النشاط:

رمز النشاط الفرعي (عند الاقتضاء):

رمز البرنامج الفرعي:

العنوان: (يجب إبراز العنوان المعني / اختيار خانة العنوان المعني)

العنوان الأول: نفقات المستخدمين

العنوان الثاني: نفقات تسيير المصالح

العنوان الرابع: نفقات التحويل

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع).....

.....(يرجى ذكر الإطار القانوني بالنسبة للنفقة المقيدة في العنوان الرابع).....

الرصيد المتبقي	الالتزام المقترح	الرصيد الأولي	مجموع الالتزامات السابقة	رخصة الإلتزام المفتوحة / المعدلة	الصف / الصف الفرعي
					الصف
					الصف الفرعي

موضوع الالتزام:

إطار مخصص للآمر بالصرف	إطار مخصص للمراقب الميزانياتي
ختم	رقم التأشير: <input type="text"/>
امضاء	تاريخ التأشير: <input type="text"/>
	إمضاء: <input type="text"/>
	الختم: <input type="text"/>

